جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية
قسم: العلوم المالية والمحاسبة

المـــوضـــوع:

دور نــظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية.

دراسة حالة لمؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة وتدقيق.

من إعداد الطالبتان:

- إزقلوباين إبتسام.
- حمشوش سعاد

الإستاذة المشرفة:

– زروقي نسرين

السنة الجامعية:2022/2021

* إهـــداء*

إلى من أحمل أسمه بكل افتخار ...إلى من كلله الله بالهيبة والوقار ...إلى من علمني العطاء بدون انتظار... أرجو من الله أن يمد في عمره ليرى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماته نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد ... والدي العزيز

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل إلى ملاكي في الحياة ...إلى معنى الحب ومعنى الحنان والتفاني ...

إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة

إلى رفقاء دربي إلى كل من شاركني حنان الأم وعطف الأب وهذه الحياة بدونهم لاشيء معهم أكون أنا وبدونهم أكون مثل أي شيء ...في نهاية مشواري أريد أن أشكرهم على مواقفهم النبيلة إلى من تطلعتم لنجاحي بنظرات الأمل اخوتي (محمد وزوجته،جمالوزوجته ،مصطفى ،موسى ،كريمة ، حورية ،أمينة وزهية وزوجها) ولا أنسى من تحلو بهم الحياة لأنهم مصدر السعادة كتاكيت البيت (عبد المالك ،مريا ،تاج الدين ،رقية وعبد الوهاب)

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي لي من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء صديقاتي(فتيحة ،سلمى ،اسيا ،منال،فتيحة ،وسام وصديقتي ابتسام التي شاركتني هذا العمل .)

سـعـاد

إهـداء

اهدي ثمرة جهدي هذا الي من قال فيهما الله عز وجل"(واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقلربي ارحمهما كما ربياني صغيرا "

الي من رضاها من رضا ربي ورسوله ..... الى من وجودها سمة تمحواحزاني وبلسما يشفي جراحي .....الى منبع الحب الحنان امي..... اطال الله في عمرها، الى رمز الصمود والعطاء.....رمز القوة والنقاء .....الى ذلك الرجل الذي يحترق كالشمعة ليضيء حياتي .....ابي الغالي حفظه الله

الى من تقاسموا معي همومي وفرحي ..... شقيقات روحي فطيمة وجهيدة وحورية ونصيرة وصورية ولا أنسى أولادهم الأعزاء وازواجهم .....والى سندي في الحياة اخواني عبد حكيم ومحمد وزوجاتهم

وأيضا اهدي هذا العمل الى صديقات ورفيقات دربي منال، فتيحة، وساموفتيحة،اسيا وأيضا صديقتي وشريكتي في هذا العمل سعاد الغالية وعائلتها والى الأستاذة زروقي نسرين التي ساعدتنا في هذا العمل وكل اساتذتي من الطور الابتدائي التخرج

والى كل من يعرف "ابتسام " من قريب ومن بعيد

ابـــتســـــام

كلمة شكر

بسم الله الرحمان الرحيم

يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس "

من منطلق هذا الحديث أتوجه

إلى الله تبارك وتعالى بالحمد والثناء والشكر كما يحبه ويرضاهعلى أن وفقني في

إنجاز هذا العمل،على ما فيه من ضعف البشر وقصر النظر فما كنت فيه من

صواب فهو من محض فضله سبحانه وتعالى ومنه علينا،فله الحمد والشكر

ونسأل الله العفو والغفران

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة زروقي نسرين صاحبة الفضل في

توجيهنا ومساعدتنا طيلة هذا العمل،كما أقدم خالص شكري إلى طاقم التربص

بوكالة البنك الفلاحة والتنمية الريفية وخاصة سكرتيرا أمينة

وإلى كل من ساعدني في إتمام هذا العمل المتواضع ولو بكلمة طيبة

وإبتسامة صادقة

اليكم أخلص التشكرات

يعد تطبيق نظام المعلومات المحاسبي من أكبر المؤثرات التي تمس الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية والتجارية

لذا فإن نجا تبني هذا النظام الحاصل يتوقف على مدي سعي المؤسسة الاقتصادية الى الحصول على هذه الأنظمة والتغيرات الحاصلة بها لما يحقق لها من فعالية في عملياتها وانشطتها من اجل تحسين أدائها المالي اتجاه عملائها والوصول الى أسواق جديدة وكسب عملاء جدد

تهدف هذه الدراسة الى تبني واقع دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي وكيفية تأثيره علية، وقد تم اختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية كعينة للدراسة التطبيقية حيث تشير حصيلة الدراسة الى ان بنك الفلاحة والتنمية الريفية يستعمل ويرتكز في تعامله على نظام المعلومات المحاسبي

الفهرس

كلمة شكر	
إهداء	
قائمة المحتويات	
الجداول	
الملخص	
مقدمة	أ- ب - ج
الفصل الأول: أهمية نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي	ص04
تمهيد	ص04
المبحث الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبي	ص05
المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي (التعريف، الخصائص)	ص05
المطلب الثاني: أهمية وأهداف نظام المعلومات المحاسبي	ص 07
المطلب الثالث: عناصر ووظائف نظام المعلومات المحاسبي	ص 08
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي	ص 12
المطلب الأول:ماهية الأداء المالي (تعريف،خصائص،المعايير)	ص 12
المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي (التعريف، الخطوات)	ص 14
المطلب الثالث: المؤشرات المالية المستخدمة في عملية تقييم الأداء	ص 16
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	ص 31

الفهرس

المطلب الأول: دراسات سابقة بالغة العربية	ص 31
المطلب الثاني:دراسات سابقة بالغة الأجنبية	ص 33
المطلب الثالث: القيمة المضافة	ص 35
خلاصة الفصل الأول	ص 37
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لمؤسسة بنك الفلاحة والتنمية	
تمهيد	ص38
المبحث الأول: لمحة حول المؤسسة	ص 39
المطلب الأول: تعريف المؤسسة	ص 39
المطلب الثاني: أهداف وإنجازات المؤسسة	**ص 40**
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة	**ص 43**
المبحث الثاني: مساهمة في تحسين الأداء المالي	**ص 45**
المطلب الأول: عرض جدول الميزانية وحساب النتائج	**ص 45**
المطلب الثاني: دراسة بعض المؤشرات المالية	**ص 48**
المطلب الثالث: تفسير أسباب نتائج تحليل المؤشرات المالية	**ص 54**
خلاصة الفصل الثاني	**ص58**
الخاتمة	**ص 57**
قائمة المراجع	**ص 59**

الرقم	العنوان	الصفحة
1	العوامل المؤثرة في تغير رأس المال	22
2	الشكل القانوني للميزانية الإفتتاحية	25
3	الشكل القانوني لجدول النتائج	27
4	الدراسة بالقيمة المضافة	34
5	عرض الميزانية الإفتتاحية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	45
6	عرض ميزانية البنك ل 3سنوات	45
7	عرض جدول النتائج ل3سنوات	47
8	التحليل بواسطة النسب	48
9	جدول حساب راس المال العامل ل3سنوات	50
10	احتياج راس المال العامل ل 3 سنوات	50
11	الفرق بين راس المال العامل واحتياج راس المال العامل	51
12	قدرة التمويل الذاتي	51
13	نسب المردودية	52
14	نسب التمويل الخارجي	52
15	نسب التمويل الدائم	53

الرقم	العنوان	الصفحة
1	معدلات دوران المخزون	17
2	معدلات دوران الأصول وكيفية حسابها	18
3	نسب الربحية وكيفية حسابها	19
4	رأس المال العامل الموجب	20
5	رأس المال العامل المعدوم	21
6	رأس المال العامل السالب	22
7	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	40

يشهد عالمنا هذا تطورا ملحوظا في مختلف المستويات المعلوماتية، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والتكنولوجية،ومن الطبيعي ان ينعكس هذاالتطور على الافراد والشركات والدول وتعمق هذا التطور في مجال نظم المعلومات انتاجا وتطبيقا

يعتبر نظام المعلومات من العوامل الأساسية في نجاح او فشل أي مؤسسة اقتصادية وتتبع هذه الأهمية في كون المعلومات تستخدم كأداة من أجل التنسيق ودعم العملية الإدارية من جانب وكأداة اتصال داخل الشركة ومع البيئة المحيطة بها من جانب اخر

ويعتبر نظام المعلومات من اهم الأنظمة التي تحتاجها أي مؤسسة اقتصادية من أجل تحسين وتقييم أدائها المالي او حتا الإداري

ان غاية نظام المعلومات هو تقديم صورة موثوق فيها والأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، فهو يعتمد في ذلك على جميع البيانات الناتجة عن العمليات المستمرة المتعلقة بنشاطها ويقوم بتسجيلها ومعالجتها وعرضها كمخرجات في حسابا تتضمنها وثائق محاسبية وتقارير مالية

بالإ ضافة الى الاهتمام بمشاركة المحاسبين في مراحل تطور الأنظمة المعلوماتية لما فيها من أثار إيجابية على تشكيل أداء مالي سليم فهو يوفر قاعدة أساسية له ، وهذا يعود بالفائدة على المؤسسة

وعليه نطرح الإشكالية التالية :**ماهو دور نظام المعلومات في تحقيق الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**

ويمكننا طرح بعض التساؤلات الفرعية للإجابة عن السؤال الرئيسي

-ما هو نظام المعلومات

-ماهي وظائف نظام المعلومات

- ماهي المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي

-الفرضيات

هناك عدة فرضيات نحاول إثبات صحتها وهذه التساؤلات هي

*من خصائص نظام المعلومات المحاسبي المصداقية والدقة والتوقيت

*يتكون نظام المعلومات المحاسبي من مدخلات ، معالجة ، ومخرجات

* الأداء المالي هو عملية إدارية يحاول فيها مقارنة الأداء الفعلي بإستخدام مؤشرات محددة وذلك لمعرفة إذا كان هناك نقص أو تقصير .
* اول خطوة في تقييم الأداء هي اتخاذ القرار المناسب من نتائج التقييم .
* في سنة 1994 تم تشغيل بطاقة السحب والتسديد في بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

-أهداف الدراسة :

تهدف دراستنا هذه الى :

التعرف على نظام المعلومات المحاسبي .

التعرف على الأداء المالي وتقييمه .

معرفة دور نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة .

-أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة في ان موضوع نظام المعلومات المحاسبي يمتلك أهمية بالغة في المؤسسات الاقتصادية والتجارية حيث انه يساعد على اتخاذ القرارات الصائبة ومعرفة وضعية الجانب المالي للمؤسسة ومن اهم ما يختص به نظام المعلومات المحاسبي هو جمع وتحليل البيانات للوصول إلى المعلومات المناسبة.

-مبررات اختيار الموضوع :هناك عدة مبررات جعلتنا نختار هذا الموضوع ومن هذه المبررات ما يلي :

- وجود بعض المعلومات التي تخص الموضوع
- الموضوع متعلق بالمحاسبة وهو السبب الذي جعلنا نختاره لأنة متعلق بتخصصنا
- أهمية نظام المعلومات المحاسبي في حياتنا ومجالات تخصصنا
- وجود علاقة مترابطة لنظام المعلومات المحاسبي بالأداء المالي

- المنهج المتبع في الدراسة :

إستعملنا في دراستنا هذه في الجانب النظري المنهج الوصفي الذي وصف لنا دور نظام المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي وكذلك وصف المفاهيم الأساسية لتحسين الأداء المالي، اما في الجانب التطبيقي فقد استعملنا المنهج التحليلي حيث قمنا بتحليل بعض المؤشرات والجداول المالية

-**هيكل الدراسة :**قمنا بتقسيم هذه الدراسة الى فصلين حيث يحتوي الفصل الأول على أهمية نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي ويتضمن ثلاثة مباحث ، اما الفصل الثاني فهو يحتوي على الدراسة الميدانية لمؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي يشمل مبحثين

تمهيد :

في عصرنا الحديث تعتبر المعلومات المحرك لجميع شؤون حياتنا فنحن نتعامل مع المعلومات ونعمل في داخلها ونتعلم منها وفيها وقد رافق ذلك وجود ازدياد مستمر في أحجام هذه المعلومات فنعتبر ثروة هامة ، إذا أن التحكم والاستغلال الأمثل لها يحقق أرباحا ونجاحا للخطط المستقبلية وضمانا لاستمرار وتطور المؤسسة .

والمعلومات المحاسبية الجيدة ينتجها نظام معلومات حديث ومتطور وهذا الأخير لن يتحقق إلا في ظل تطبيق أنظمة تسيير مناسبة من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية لإدارة نشاط المؤسسة .

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى مدخل حول نظام المعلومات المحاسبي والذي ينقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول :ماهية نظام المعلومات المحاسبي

المبحث الثاني :مفاهيم أساسية حول الأداء المالي

المبحث الثالث :الدراسات السابقة

المبحث الأول : ماهية نظام المعلومات المحاسبي

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية جزءا من النظام الكلي للمعلومات، ويلعب هذا النظام دورا هاما وفعلا يتمثل في تزويد مختلف مستويات اتخاذ القرار بمعلومات جاهزة وصحيحة ودقيقة وفي الوقت المناسب، تساعدهم لاتخاذ مختلف القرارات.

المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي (التعريف، الخصائص)

لهدف إعطاء مفهوم واضح عن نظام المعلومات المحاسبي، لابد من تناول المفاهيم المكونة له بصورة تحليلية من خلال التطرق إلى مفاهيم كل من مفهومه وخصائصه.

أولا: تعريف نظام المعلومات المحاسبية

الفرع الأول : مفهوم النظام المعلومات المحاسبي

التعريف الأول: هو مجموعة الوسائل التي تمكن إدارة المنظمة من تجميع وتشغيل وتقرير البيانات الضرورية عن نتيجة الأعمال التي تمت بتوجيهها وإشرافها، ويشمل النظام المحاسبي على مجموعة من النماذج، السجلات، الإجراءات والوسائل المستخدمة في تسجيل وتلخيص الأحداث المالية ،تقرير البيانات المالية وعرضها في شكل تقارير عن البيانات المطلوبة من قبل الإدارة لتحقيق الرقابة على الأنشطة، ولتقديمها إلى الجهات الخارجية المهتمة بأعمال المنظمة لأغراض اتخاذ مختلف القرارات .[1]

التعريف الثاني: هو أحد النظم الفرعية في الوحدة الاقتصادية، يتكون من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة ومتناسقة ومتبادلة بهدف توفير المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية، المالية وغير المالية، لجميع الجهات التي يهمها أمر الوحدة الاقتصادية وبما يخدم تحقيق أهدافها.[2]

التعريف الثالث: نظم المعلومات تنتج المعلومات المرتبطة بالأنشطة المحاسبية، فهي نظم تستخدم لتأمين وإنتاج التقارير حول تدفق النقد في المنظمة على قاعدة تاريخية فهي تسجل وتتابع التقارير حول مبادلات الأعمال والأحداث الاقتصادية لإخراج الموازنات المختلفة مثل: ميزان الراجعة، والميزانية العامة, وبتوفير العديد من برمجيات تطبيقات المحاسبة لخدمة الأغراض المختلفة في الشركات، حتى تحتفظ متابعة الأصول المالية للشركة والتدفق النقدي فيها ، وتربط هذه النظم مجموعة من المهارات في تخصصين ومجالين للخبرة هما المحاسبة وتكنولوجيا المعلومات، إذا تتحقق أغراض نظم المعلومات المحاسبية من خلال مجموعة من نظم معالجة المعاملات.[3]

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن: يعتبر نظام المعلومات المحاسبية الجهة المسؤولة عن توفير المعلومات المالية والكمية لجميع الإدارات والأطراف الأخرى، ويعرف أنه أحد مكونات تنظيم إداري يختص بتجميع ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية إلى الأطراف المعنية لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

ثانيا: مستخدمي المعلومات المحاسبية

---

[1] كمال الدين مصطفى الدهراوي ، نظم **المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات** ،المكتب الجامعي الحديث طبعة1،الإسكندرية سنة2009 ص20

[2] قاسم محمد إبراهيم ،**نظام المعلومات المحاسبية** ،وحدة الحدباء للطباعة والنشر ،العراق سنة2003ص42

[3] فايز جمعة صالح النجار –**نظم المعلومات الإدارية** ،دار الحامد للنشر والتوزيع 2006-الأردن ص95

طبيعة المعلومات التي تقع على المؤسسة واجب الإفصاح عنها، تتحدد على أساس قدرة مختلف الأطراف المستعملة في الحصول على هذه المعلومات أو الوصول إليها، وتختلف هذه القدرة من طرف إلى آخر نتيجة اختلاف طبيعة علاقاتهم بمسار معالجة وإعداد هذه المعلومات من حيث :

-المستعملون الداخليون (المؤسسة) : تتمثل في مختلف المصالح والأقسام المكونة للمؤسسة، القائمين على تسيرها والمعنيين باتخاذ القرارات التشغيلية داخلها.

-المستعملون الخارجيون : يمكننا أن نميز بينهم حسب فئتين كالفئة الأولى تتمثل في المستعملين الخارجيين ذوي القدرة على إملاء طبيعة المعلومات الإضافية التي يرغبون في الحصول عليها وهم على سبيل المثال : إدارة الضرائب ،البنوك ،هيئات التوحيد، البورصة و المساهمين.[1]

الفئة الثانية تتمثل في المستعملين الخارجيين الذين ليست لديهم القدرة على إملاء طبيعة المعلومات المراد الحصول عليها مثل : الزبائن ،الموردون .[2]

الفرع الثاني : خصائص نظام المعلومات المحاسبية

1/ المصداقية : أي أن تحتوي المعلومات المحاسبية على درجة من الإمكانية التحقق منها أو موضوعية مستندة إلى أدلة إثبات كافية ، وأن تكون خالية من التحيز الذي قد يكون ناتجا عن استخدام أساليب غير ملائمة في الحصول على المعلومات المحاسبية.

2/ الدقة : قد يسبب عدم توفر الدقة في النظام المعلومات المحاسبية حالة من عدم التثبت من هذه المعلومات بسبب وجود أخطاء فيها ، وبالتالي تؤدي إلى عدم الدقة في التوقعات المستقبلية ، وقد ينتج عدم الدقة من وجود التباين بين المعلومات المجهزة للفريق الإداري وقد يعزي ذلك إلى وجود خطأ في القياس المحاسبي للأحداث أو الخطأ في نقل المعلومات إلى متخذ القرار.

3/ التوقيت : يعتبر عنصرا مهما من عناصر النجاح في اتخاذ القرار خصوصا إذا كانت هذه المعلومات تتعلق بالتنبؤ بالمستقبل والتخطيط.[3]

4/ الفهم و الاستيعاب : يتأثر نظام المعلومات المحاسبية في التقارير الإدارية على مدى استيعاب الفريق الإداري لهذه المعلومات، حتى يكون قابل للفهم ومبسط وذوي دلالة دون اللجوء إلى بيانات مفصلة وان تكون المعلومات قابلة للقياس ومفهومة من مستخدم هذه المعلومات.

5/ الأهمية النسبية : إذا توفرت صفة الأهمية النسبية يؤدي نظام المعلومات المحاسبية دوره ،أي إن يكون مصدر للمعلومات مهمة تدخل في صياغة واتخاذ القرار يؤدي إهماله إلى خلل في النظام.

6/ الكفاية : يعبر على كمية المعلومات ونوعيتها ومدى استيعابها من أعضاء الفريق المحاسبي بحيث تشبع حاجاتهم من المعلومات وتعطى مردودا أكبر من كلفة تحضيرها أو تهيئتها وإعدادها.[1]

---

[2] بلغيث بن مدني –أعمال **اصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية**–رسالة دكتورة –كلية العلوم الاقتصادية ،الجزائر: جامعة الجزائر سنة 2004ص79

[3] محمد يوسف الخفناوي–**نظم المعلومات المحاسبي** –الأردن دار وائل للنشر والتوزيع سنة 2011ص55

المطلب الثاني : أهمية و أهداف نطام المعلومات المحاسبي

لنظام المعلومات المحاسبي أهمية كبيرة في المؤسسة ،حيث يهتم المحاسبون بتطويره والاعتماد عليه في أعمالهم وقراراتهم ، ومن مهامه الرئيسية إنتاج البيانات وتقديمها إلى المنفذين .

الفرع الأول : أهمية النظام المعلومات المحاسبي

إن أهمية نظام المعلومات المحاسبية جعلت من الضرورية دراستها والاهتمام بها وذلك من أجل :

فهم كيف يعمل النظام المحاسبي من خلال معرفة :

-كيف تجمع البيانات عن أنشطة المؤسسة وأحداثها الاقتصادية.

-كيف يتم تحويل هذه البيانات إلى معلومات يمكن للإدارة استخدامها في تسيير المؤسسة.

-يحتاج المدققون لفهم الأنظمة المستخدمة لإصدار القوائم المالية للمؤسسة

-يحتاج المتخصصون في الضرائب لفهم كافي لنظام المعلومات المحاسبية الخاصة بعملائهم وذلك ليكونوا واثقين من أن المعلومات المستخدمة للتخطيط الضريبي والالتزام بالعمل بشكل مكتمل ودقيق.[2]

الفرع الثاني : أهداف نظام المعلومات المحاسبية

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية شبكة الاتصال الرسمية في المؤسسة ومن ثم فإن من مهامه الرئيسية إنتاج البيانات وتقديمها إلى المنفذين في المؤسسة وذلك لمعاونتهم في أداء مهامهم الأساسية والفرعية ، وعلى ذلك فإن النظم المحاسبية يجب أن يتم تصميمها بصورة تمكن من إنتاج البيانات التي تساعد على: [3]

-ربط الأهداف الأساسية والفرعية في المشروع بوسائل وأدوات تحقيقها وتتمثل هذه الوسائل والأدوات في التقارير المرتبطة بالقرارات الخاصة .

-عرض وتحليل نتائج أعمال المؤسسة بحيث يتمكن القائمين على إدارته من تقييم أداء الأنشطة المختلفة.
1/ الدقة في إعداد التقارير : ترتبط كفاءة النظم المحاسبية بجودة التقارير التي تنتجها ،ومعيار الجودة في التقارير هو دقة البيانات الواردة فيها ومعنى ذلك أن الدقة في إعداد التقارير والبيانات تمثل هدفا هاما من الأهداف التي يسعى النظام المحاسبي لتحقيقها ، وتتحقق الدقة في التقارير المنتجة من خلال توافر عدة عناصر من بينها التوازن المحاسبي ،ووجود نظام محدد للتوجيه المحاسبي ، وخطوات للمراجعة الداخلية تشمل التحقق من صحة القيد والترحيل ،وتلخيص العمليات المختلفة، بحيث تكون التقارير المالية ممثلا صادقا لحقيقة المركز المالي للمؤسسة ونتيجة أعماله ، ولعلى هدف الدقة يعتبر من أهم أهداف النظم المحاسبية وذلك لأن عدم توافره قد يؤدي إلى اتخاذ المؤسسة لقرارات خاطئة تقوده إلى الفشل في أداء المهام التي يسعى لإنجازها .ويعتبر الخطأ في إعداد التقارير وعدم توفر الدقة فيها نتاجا لارتباط النظم المحاسبية بالأفراد القائمين على تشغيلها ، ذلك لأن الخطأ في العمليات الحسابية أو في التوجيه المحاسبي

---

[1] خليفة هشام ،إبراهيم الخليل لوز –النظام **المعلوماتالمحاسبي الالكتروني ودوره في تحسين جودة التقارير الداخلية** –مذكرة لنيل شهادة ماستر كلية العلوم الاقتصادية ،تخصص محاسبة وجباية ،سعيدة :جامعة د .مولاي الطاهر
جمال الدين مرزاقة–**جودة نظام المعلومات المحاسبية ودوره في حكومة المؤسسات الخدمية**–مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية قسم علوم تجارية ،تخصص مراجعة وتدقيق ،أم البواقي :جامعة أم البواقي [2]
جعفر عبد الإله ،**النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين** ،دار المناهج للنشر والتوزيع –عمان-2007ص12 [3]

يعتبر هو السبب الحقيقي لعدم توافر الدقة المطلوبة ومن ثم فإن من مهام مصمم النظام المحاسبي وضع الوسائل والأدوات التي تكفل اكتشاف مثل هذه الأخطاء فور وقوعها وتحديد أسس معالجتها .[1]

2/ الالتزامات المتعلقة بالإدارة : تعد أهمية الالتزامات تحدد عبر توفير المعلومات المخصصة للمستفيدين الخارجين عن المؤسسة ، فعلى سبيل المثال المؤسسة ذات الملكية العامة لها الالتزامات كبيرة وواسعة ، ومثل ذلك في المؤسسة المختلط والمندمجة ، وتقوم المؤسسات الصناعية بتوفير المعلومات الخاصة لأصحاب النفوذ المالكين والمسيرين لأنهم يمتلكون حصص كبيرة ، أما المؤسسات ذات الحجم الأصغر والتي تسمى عادة المؤسسات المساهمة، يجب أن توفر قوائم مالية للمساهمين ، وتوفير أيضا تقارير عن الدخل الخاضع الضريبة للجهات الحكومية ، وتوفر تقارير أخرى مكملة للقوائم المخصصة للمؤسسات المساهمة .

3/ توقيت تقديم هذه التقارير: من الأهمية بمكان وصول البيانات اللازمة للمؤسسة في الوقت المناسب، والسرعة في إعداد وتقديم البيانات يعتبر أمرا مهم ملازم للدقة ، ويجب التقليل من الفجوة الزمنية بين إعداد التقارير وأخذ القرار حتى يمكن فحص الانحرافات ، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب.

4/وسائل الرقابة الداخلية: يعبر نظام الرقابة الداخلية عن خطة تكميلية وتكون بشكل منظم للوسائل والمصالح والتطبيقات المستخدمة داخل المؤسسة للتمكن من حماية أصولها والتأكد من دقة المعلومات المحاسبية وتشجيع الإدارة على التخطيط والتنفيذ.

5/ دعم اتخاذ القرار: يجب توفير معلومات صحيحة لعملية اتخاذ القرار والذي عادة يجب أن يتخذ بالتناسب مع عمليات المؤسسة التخطيطية والرقابية ، وهذا الهدف غالبا ما يطلق عليه بمعالجة المعلومات.

المطلب الثالث: عناصر ووظائف نظام المعلومات المحاسبي

نظام المعلومات المحاسبي كأي نظام يتكون من مجموعة من العناصر والوظائف لتحقيق أهدافه التي قام من أجلها.

الفرع الأول :مكونات النظام المعلومات المحاسبي

حيث اختلف الباحثون في هذه المكونات إذا البعض عدها من المفاهيم الأكثر أساسية لفلسفة نظم المعلومات المحاسبية وذكر أنها هي المدخلات والمعالجات والمخرجات والبعض الأخر عدها من المهام على النحو التالي :

-مهام جمع البيانات .

-مهام معالجة البيانات.

-مهام انتاج المعلومات.

-مهام مراقبة البيانات وإنتاج المعلومات .[1]

[1]قويديةكنزة ،وصافية قارة –**دور نظام المعلومات المحاسبي في دعم المحتوى الإعلامي للقوائم المالية** –مذكرة لنيل شهادة الماستر ،كلية العلوم التسيير ،تخصص إدارة أعمال مالية ،قالمة :جامعة 08ماي 1945 قالمة سنة2015

حيث تتمثل الأركان الآلية التي يعتمد عليها نظام المعلومات المحاسبي والتي يعتمد عليها أي نظام ، إذا تبدأ بإدخال البيانات ثم المعالجة ثم ترتيبها وتبويبها وفي الأخير صياغتها في شكل يسمح للمسير أو المستعمل الاستفادة منها :

1/المدخلات :تنشأ البيانات المحاسبية نتيجة للعمليات المحاسبية التي تتم خارج أو داخل المؤسسة ، وتعرف عملية المحاسبية بأنها حدث اقتصادي يمكن قياسه كميا ، يؤثر على أصول وخصوم المؤسسة المعينة ، ويمكن ذكر أهم المدخلات :

-الفاتورة

-أمر الشراء

-مذكرة الإدخال إلى المخازن

-بطاقات الوقت

-مذكرة التخرج

2/ المعالجة :بعدها يتم جمع البيانات المالية والمحاسبية الناتجة عن العمليات الداخلية والخارجية وإدخالها إلى النظام عن طريق توثيقها في الوثائق والمستندات ، يتم معالجتها عبر سلسلة من الخطوات المتتابعة من أجل تحويلها إلى معلومات مفيدة تساعد على اتخاذ القرارات.

3/ مخرجات نظام المعلومات المحاسبية: إن الهدف الأساسي لنظام المعلومات المحاسبي هو إنتاج المعلومات وتقديمها إلى المستخدمين سواء من داخل المؤسسة (الإدارة والعاملين) أو خارجها (كالمستثمرين، الموردين، العملاء، الحكومة .... الخ)، وذلك لمساعدتهم على أداء مهامهم واتخاذ قراراتهم، وتتمثل مخرجات النظام المعلومات المحاسبي أساسا في المعلومات المحاسبية، وهي كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية، التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم الكمالية .[2]

الفرع الثاني: وظائف النظام المعلومات المحاسبي

يؤدي النظام المحاسبي مجموعة من الوظائف ضمن المؤسسة تتلخص فيما يلي:[3]

-جمع وتخزين البيانات المتعلقة بالأنشطة وعمليات المؤسسة بكفاءة وفعالية، حصر العمليات والأحداث التي تتعلق بنشاط المؤسسة في صورة المواد الأولية.

-تشغيل معالجة البيانات عبر عمليات الفرز والتصنيف والتلخيص.

---

[1] طرشي خلود –**كيفية استخدام نظام المعلومات المحاسبية المحسوبة ،وآثرها في جودة المعلومة المحاسبية** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر .كلية العلوم الاقتصادية ،قسم العلوم التجارية ،تخصص محاسبة ،بسكرة :جامعة محمد خيضر بسكرة 2019 ص21

طرشي خلود –كيفية استخدام نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة واثرها في وجودة المعلومة المحاسبية- مذكرة لنيل شهادة الماستر .كلية العلوم الاقتصادية ،قسم العلوم التجارية ،تخصص محاسبة ،بسكرة :جامعة محمد خيضر بسكرة

[2]

[3] محمد يوسف الخفناوي مرجع السابق 2001 ص60

-توليد معلومات محاسبية مفيدة إلى الأطراف المستفيدة ذات العلاقة لاتخاذ القرار مع إعادة التقارير الإدارية.

-تأمين الرقابة الكافية التي تؤكد تسجيل ومعالجة البيانات المتعلقة بالأنشطة والأعمال بدقة، وتؤكد أيضا حماية هذه البيانات وأصول المنشأ الأخرى.

ونلاحظ مما سبق ارتباط هذه الوظائف ببعضها البعض فهي ليست وظائف مستقلة، فشكل التقدير ومحتواه يعكس على مدخلات النظام، وفيما يلي شرح مفصل لوظائف نظم المعلومات المحاسبية.

1-تجميع البيانات: تتحقق عملية تجميع البيانات خلال مرحلة المداخلات وتتضمن عدة خطوات مثل:

تسجيل البيانات والتحقق من دقتها واكتمالها، وقد تكون تلك البيانات من خارج أو داخل المؤسسة أو هي ناتجة عن تغذية عكسية.[1]

2-عمليات المعالجة: يقصد بعملية المعالجة الإجراءات أو الخطوات الواجب تنفيذها لتحويل وتصنيف المستندات التي تم الحصول عليها وفقا لمعايير محددة مسبقا مثل ملف فواتير المبيعات أو ملف أوامر الصرف.

-نقل محتوى المستندات إلى مستندات أخرى مثل إعداد أمر الصرف الذي يتضمن نقل محتويات فاتورة الشراء وتقرير الاستلام وأمر الشراء إلى المستندات الجديد.

-ترحيل محتوى الوثائق والمستندات إلى السجلات المحاسبية الملائمة مثل ترحيل فواتير المبيعات الآجلة إلى حسابات المدينين ذات العلاقة، وتسجيل العملية في اليومية، وترحيل العملية إلى حسابات دفتر الأستاذ العام.

-إجراء مجموعة العمليات الحسابية على البيانات كعمليات الجمع والطرح والضرب والقسمة بغرض حساب أرصدة الحسابات ومجموع العمليات المسجلة في اليومية.

-إجراء بعض عمليات المقارنة بين محتوى السجلات المختلفة للتأكد من صحة التسجيل والترحيل إلى السجلات المختلفة.

3-توليد المعلومات: الوظيفة الثالثة لنظام المعلومات المحاسبية هي توفير المعلومات المفيدة للإدارة لاتخاذ القرارات وللمستفيدين الخارجيين ،ففي الأنظمة اليدوية يتم تأمين تلك المعلومات على شكل تقارير.[2]

---

[1] - عبد المقصود ديبان ،ناصر نور الدين عبد اللطيف –**نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**–الدار الجامعية ،عمان-الأردن سنة2009ص20

[2] عبد الرزاق محمد قاسم ،**تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**- دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان- الأردن 2004 ص46

المبحث الثاني : مفاهيم أساسية حول الأداء المالي

يمتلك الأداء المالي أهمية كبيرة في تسيير النشاط لكل المؤسسات فهو يعتبر مؤشرا هاما لأنه يلعب دور كبير في تحقيق المؤسسة لأهدافها، في حين أن المؤسسة تعطيه اهتماما بالغا لأنها تراه هو السبيل الأساسي في استمراريتها وهو من بين الدعائم الرئيسية للشركة والذي يقوم بتحديد الانجرافات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الخطط والأهداف

المطلب الأول: ماهية الأداء المالي

أولا: مفهوم الأداء المالي:

الأداء المالي من أكثر الميادين استخداما وقدما لقياس الأداء ويعرف كما يلي:

-هو الحكم على النشاط الذي يتعلق بالحصول على الأموال واستخدامها شكل فعال يقصد تحقيق الأهداف التي تحددها المؤسسة

يمثل الأداء المالي جزءا من الأداء الكمي للمؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف[1] وهو الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسات ويساهم في اتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بغرض استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم [2]

ثانيا: أهمية الأداء المالي

للأداء المالي أهمية كبيرة في المؤسسة الاقتصادية وتتمثل فيما يلي

_المساعدة في معرفة ومتابعة النتائج المالية لنشاط المؤسسة وطبيعة تلك النتائج سواء كانت إيجابية أو سلبية

_المساعدة في متابعة ومعرفة الظروف الاقتصادية سواء كانت مزدهرة أم أن هناك ركود اقتصادي فضلا عن الأمور المالية المحيطة واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك [3]

_المساعدة في إجراء عمليات التحليل والمقارنة للنتائج المالية للمؤسسة مع السنوات السابقة أو المؤسسات المماثلة لها

_المساعدة في فهم التفاعل بين البيانات المالية من خلال التحليل العلمي لتلك البيانات

_يساهم قياس الأداء المالي في تحقيق مواقع القوة والضعف التي تعاني منها المؤسسة

يعد الأداء المالي الأداة المهمة للكشف عن الميزة التنافسية

---

[1] علاء فرحان طالب **الحكومة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف** دار الصفاء للنشر والتوزيع 2011 ص67

[2] محمد محمود الخطيب :**الأداء المالي واثره على عوائد اسهم الشركات** عمان 2010 ص45

[3] عبد السيد ناظم حسين –**محاسبة الجودة** –الأردن دار النشر والتوزيع

ثالثا: أهداف الأداء المالي

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة وبكيفية تحقيق أهداف

مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة وذلك بقصد تحقيق مواطن القوة والضعف ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمؤسسة [1]

1-التوازن المالي: الهدف المالي تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس باستمرار المؤسسة المالية ويمثل التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها، ومنه يتضح أن رأس المال الثابت المتمثل عادة في الاستثمارات يجب أن تمول عن طريق الأموال الدائمة

_رأس المال الخاص مضافا إليه الديون الطويلة والمتوسطة الأجل، وهذا يضمن عدم اللجوء إلى تحويل جزء منه إلى سيولة لمواجهة مختلف الالتزامات وتحقيق تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة[2]

2-نموالمؤسسة: يعتبر نمو المؤسسة عاملا أساسيا من عوامل تعظيم قيمتها ولهذا فإن قرارات النمو تتميز بأنها قرارات استراتيجية جد هامة للمؤسسة الاقتصادية وهي ظاهرة تعكس مدى نجاح ونجاعة استراتيجيتها المتعلقة بجانب التطور، التوسع، البقاء، الاستمرار وبذلك يمكن اعتبار النمو وظيفة استراتيجية تشكلها السياسات المحددة لحجم الاستثمارات، سياسات توزيع الأرباح، وهيكل سياسات التمويل

3-الربحية والمردودية: مثل الربحية نتائج عدد كبير من السياسات القرارات وتقيس مدى كفاءة وفعالية إدارة الشركة في توليد الأرباح، وتمثلت نسب الربحية بالدراسة من خلال العائد على حقوق الملكية (أرباح صافية مقسومة على حقوق الملكية) ويقيس هذا التغيير النسبة التي يحصل عليها المساهمون مقابل رأس المال المستثمر في الشركة، ويتوقع أن تكون العلاقة بين العائد على حقوق الملكية وعوائد السهم **علاقة موجبة**

4-التحكم في المخاطر المالية: مواجهة المخاطر المالية يعد من بين أهم أهداف التسيير المالي وهي مخاطر متنوعة منها ما يتعلق بتمويل أصول المؤسسة ومنها ما يتعلق بالشروع في نشاطات ومشاريع مستقبلية وهناك مخاطر متعلقة بالاستغلال، ومنها مخاطر هيكل التكاليف، الإفلاس والعسر المالي، أما مخاطر الاستمرار هي مخاطر أسعار الصرف والفائدة ومنها ما يتعلق بالمحيط السياسي والإداري الذي تعمل فيه المؤسسة حيث يؤدي عدم الاستقرار في هذه المجالات إلى أضرار هامة على تحقيق المثالية في قيمة المؤسسة .[3]

[1] مبارك السلوس :**التسيير المالي** –ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2004 ص16

[2] محمد محمود الخطيب ؛ **الأداء المالي واثره على عوائد اسهم الشركات** ،دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان 2010ص45

[3] إلياس بن ساسي ،يوسف قريشي ،التسيير المالي –**الإدارة المالية (دروس وتطبيقات)** ط1 ،دار وائل للنشر ،عمان –الأردن 2006 ص41

رابعا: معايير الأداء المالي

للأداء المالي مجموعة من المعايير التي يتم تحديدها في متابعة تغيير النسب المالية، ومن هذه المعايير:

_المعايير التاريخية للمؤسسة: هذه الكشوفات من النسب المالية تحسب لغرض الرقابة للأداء من طرف الإدارة المالية والاستفادة منها في وضع الخطط المالية

_المعايير المطلقة: تتمثل في النسب والمعادلات التي أصبح استعمالها متعارف عليه في جميع المجالات، ويعتبر هذا المعيار مؤشرا ماليا ضعيفا لكونه يعتمد على إيجاد صفات مشتركة بين مؤسسات متعددة بين قطاعات مختلفة في طبيعة عملها.[1]

_المعايير الصناعية: تشير إلى معدل مجموعة من المؤسسات في القطاع الواحد أي مقارنة النسب المالية بالنسب المالية للمؤسسات المساوية لها في الحجم وفي طبيعة تقديم الخدمة، لكن من عيوبها عدم الدقة بسبب التفاوت وحجم طبيعة الأنشطة [2]

_المعايير المستهدفة: تعتمد على نتائج الماضي مقارنة بالسياسات والاستراتيجيات والموازنات، وكذلك الخطط التي تقوم الشركات بإعدادها أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المتخصصة في الزمن الماضي ويستفاد منها في تحديد الانجرافات من أجل أن تستطيع المؤسسة بعد ذلك اتخاذ الإجراءات الصحيحة لها

المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء

التدفقات النقدية تعتبر من أساليب التحليل المالي الشائعة الاستخدام وبالذات البنوك فعندما تقوم إحدى مؤسسات البنك التجاري بطلب قروض فإن البنك عادة ما يطرح الأسئلة التالية:

المالي

أولا: تعريف تقييم الأداء لمالي

لتقييم الأداء المالي عدة تعاريف نذكر منها انه العملية الإدارية يحاول فيها مقارنة الأداء الفعلي باستخدام مؤشرات محددة وذلك من أجل الوقوف على النقص أو القصور في الأداء وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة او المناسبة لتصحيح هذا القصور وغالبا ما تستخدم المقارنة بين ما هو قائم أو متحقق

فعلا وما هو مستهدف خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة

_ وهناك تعريف آخر يقوم بأن تعريف تقييم الأداء المالي للمؤسسة يعرف بأنه تقييم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمة رغبات أطراف مختلفة، أي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا [3]

ثانيا: تقييم الأداء المالي باستخدام قائمة التدفقات النقدية

إن قائمة التدفقات النقدية تعتبمن أساليب التحليل المالي الشائعة الاستخدام وبالذات البنوك فعندما تقوم

[1]- لعلي اسعد حميد –**الإدارة المالية** (الإصدار الطبعة الثالثة) الأردن /عمان :دار النشر والتوزيع 2013ص78

[2]- طالب علاء المشهداني–**الحكومة المؤسسة والأداء المالي في الاستراتيجية للمصارف** ،عمان :دار الصفاء للنشر والتوزيع 2011ص14

[3]- السيد فرحات جمعة –**الأداء المالي لمنظمات الاعمال**–دار المريخ للنشر الرياض السعودية 2000 ص38

إحدى مؤسسات البنك التجاري بطلب قروض فإن البنك عادة ما يطرح الأسئلة التالية:[1]

* كيف استخدم المؤسسة الأموال التي لها؟

*كيف استخدمت المؤسسة الأموال التي لها؟

*كيف تسدد المؤسسة القروض؟

_ إعداد القوائم بصورة مبسطة وسريعة الى الخطوة الأولى في إعداد قائمة الأموال هي رصد التغيرات في بنود الميزانية العامة الاي حدثت من خلال فترة زمنية معينة ويتم ذلك عبر تصنيف هذه التغيرات إلى مصادر استخدامات طبقا للقاعدة التالية:

***مصادر الأموال التي تتكون من:** _نقص في الأصول

_الزيادة في الخصوم

_الزيادة في حقوق الملكية

***استخدامات الأموال تتكون من**: _الزيادة في الأصول

_نقص في الخصوم

_نقص في حقوق الملكية

ثالثا: خطوات تقييم الأداء المالي

تمر عملية تقييم الأداء المالي بعدة خطوات نذكر منها ما يلي :[2]

_جمع البيانات والمعلومات الإحصائية: حيت تتطلب عملية تقويم الأداء المالي توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة لعملية عن نشاط المؤسسة والتي يمكن الحصول عليها من حسابات الإنتاج والأرباح والخسائر والميزانية العمومية والمعلومات المتوفرة عن الطاقات الإنتاجية والمستخدمات ورأس المال وعدد العاملين وأجورهم وغير ذلك

_تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية: للوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقويم الأداء المالي حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببغض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية لهذه البيانات

[1] - صالح مهدي العمري –**إدارة الاعمال** –دار وائل للنشر والتوزيع عمان 2007 ص60

[2]- الكرخي مجيد جعفر –**تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية**–عمان /الأردن دار للنشر والتوزيع

اجراء عملية التقويم: باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الإحصائية على أن تشمل عملية تقويم النشاط العام للوحدة جمع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه

اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقويم: في كون نشاط الوحدة كان ضمن الأهداف المخططة وأن الانجرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها وحذفت أسبابها واتخذت الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانجرافات وقد وضعت خطط للتسيير نحو الأفضل في المستقبل

تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانجرافات: هناك عمليات تصحيحية للانجرافات التي وقعت يجب متابعها وتغذية نظام الحوافز بنتائج تقويم وتزويد الارادات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي خضعت لعملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة

المطلب الثالث: المؤشرات المالية المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي

هناك عدة مؤشرات يتم التطرق اليها وهذه المؤشرات تعتبر معيار مهم لتقييم الأداء المالي كونه هدف مالي نظرا تتسمه من موضوعية

1-التحليل بواسطة النسب المالية: النسبة هي العلاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي وهذه القيم تؤخذ الميزانية وتسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المستخدمة من طرف المؤسسة، ويمكن تعريفها أيضا بأنها علاقة بين قيمتين مركزيتين ماليتين أو محاسبيتين لجداول نهاية السنة المالية للمؤسسة وتكون عملية الحكم على نتائج النسب غالبا في شكل مقارنة داخلية أو خارجية بين عدة مؤسسات

-وتعتبر النسب المالية من أهم محاور التحليل الذي تستعمله المؤسسة لتحليل مركزها المالي، ولا يمكن استعمال النسب للحكم على وضعية المؤسسة الا بمقارنتها مع النسب النموذجية الموضوعية من طرف المؤسسة أو من طرف القطاع الذي تنشط فيه هذه المؤسسة

***نسب السيولة:** هي عبارة عن مجموعة النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مقابلة إلتزامات قصيرة الأجل وتتمثل في:

1-نسب التداول: تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية الديون القصيرة الأجل بأموالها المتداولة والتي يمكن تحوياها الى سيولة نقدية في المواعيد التي تتحقق مع تواريخ الإستحقاق وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

إن ارتفاع هذه النسبة يعني استقرار التدفق النقدي الداخل مما يطمئن الدائنين القصيرين الأجل وإن الإرتفاع الكبير لهذا المؤشر يعني وجود نقد معطل لدى المؤسسة أو زيادة في حجم المخزون السلعي لديها أو ارتفاع قيمة حسابات الذمة المدنية [1]

نسبة السيولة السريعة :وتسمى نسبة السيولة المختصرة والتي تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية الإلتزامات الجارية بأصول التداول السريع وتحسب بالعلاقة التالية

نسبة السيولة السريعة= الأصول المتداولة –مخزون / الخصوم

يحكم على مؤشرات هذه السنة من خلال المعيار النمطي حيث يفرض المعيار ضرورة أيتوفر على الأقل دينار واحد من الأصول السريعة دون للجوء للمخزون لتغطية نفقات الإلتزامات المتداولة دون أن تتأثر الأنشطة التشغيلية و الإعتيادية في المؤسسة بذلك

نسبة الجاهزية النقدية :تكمن هذه النسبة من مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت بالديون قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الجاهزة النقدية =النقد في البنك +أذونات الخزينة المركزية /الخصوم المتداولة

*أما نسبة المديونية والنشاط تكون كالتالي :

أ/ نسبة المديونية :وتطبق على هذه النسب الخصوم الى الأصول وتحسب بموجب المعادلة التالية :[2]

نسبة المديونية= (اجمالي الخصوم/ مجموع الأصول)*100= نسبية

ب/ نسبة المديونية طويلة الأجل :وهي تلك النسب التي تأخذ بالاعتبار مديونية الخصوم الطويلة الأجل فقط وتحسب حسب المعادلة التالية:

نسبة المديونية طويلة الأجل =(خصوم طويلة الأجل/مجموع الأصول)*100=نسبية

ج/نسبة الديون طويلة الأجل الى حقوق الملكية: تهتم هذه النسبة بالمقارنة بين الأصول المقدمة من قبل المقرضين بالأجل الطويل وبين الأصول المقدمة من قبل المالكين وتحسب كما يلي :

نسبة المديونية طويلة الأجل الى حقوق الملكية =(خصوم طويلة الأجل/حقوق الملكية)*100=نسبية

نسب النشاط: وهي النسب التي تقيس الكفاءة في الإدارة أي تقوم بتحليل عناصر الموجودات ومعرفة مدى الكفاءة في تحويل هذه العناصر الى مبيعات ومن تما سيولة وهذه النسب هي على شكل معدلات :

أ/ معدل دوران المخزون: يتم حساب هذه المعدلات بالعلاقات التالية:

[1]- مؤيد راخيخنقر ،غسان فلاح المطارنة –**تحليل القوائم المالية مدخل نضري وتطبيق**–دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة عمان 2009 ص134/130

[2] محمد صلاح الخفناوي–مرجع سبق ذكره

معدل دوران المخزون= كلفة البضاعة المباعة /متوسط المخزون

متوسط المخزون=مخ 1+ مخ2= قيمة مطلقة

كلفة البضاعة المباعة= بضاعة أول مدة +مشتريات –بضاعة آخر مدة

الشكل رقم (1, 1) :معدلات دوران المخزو

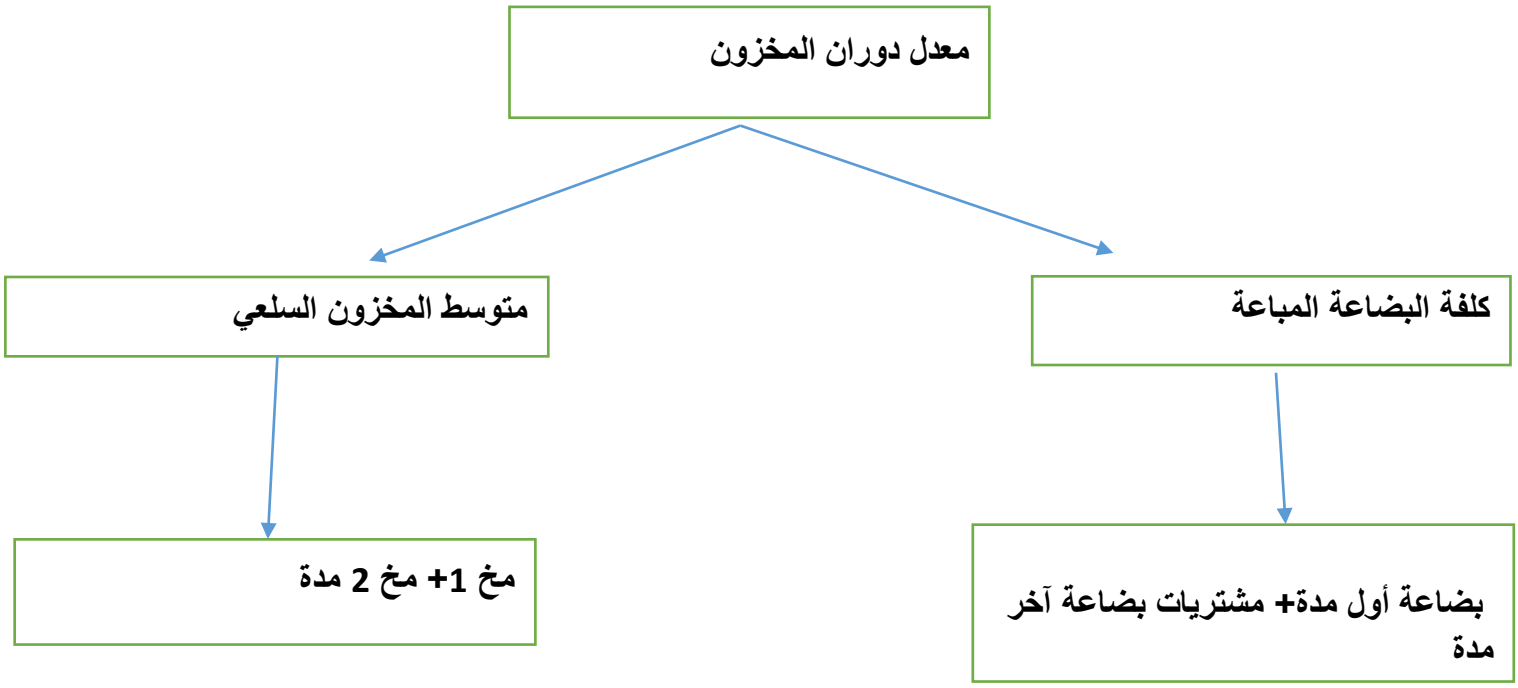

المصدر :من اعداد الطالبتين

ب/ معدل دوران الذمم المدنية :وتقيس هذه النسبة عدد المرات التي يتحول فيها المبيعات وتحسب كما يلي :

معدل دوران الذمة المدينة =المبيعات / الذمم المدنية

الذمم المدنية =المدينون +أوراق القبض

متوسط مدة التحليل :هذه النسبة تهتم بقياس عدد الأيام التي استغرقتها المؤسسة لتحصيل الحسابات المدنية وتحسب بموجب :

متوسط مدة التحميل =عدد أيام السنة /معدل دوران الذمم=اليوم

متوسط التحصيل ومدته =مجموع الذمم *عدد الأيام /المبيعات =اليوم

معدل دوران الأصول = وتركز هذه النسبة على قياس مساهمة الأصول في تحقيق المبيعات وتتكون النسب من ثلاثة معدلات ندرجها في المخطط التالي وكيفية حسابها

الشكل:(2،1):معدل دوران الأصول وكيفية حسابها

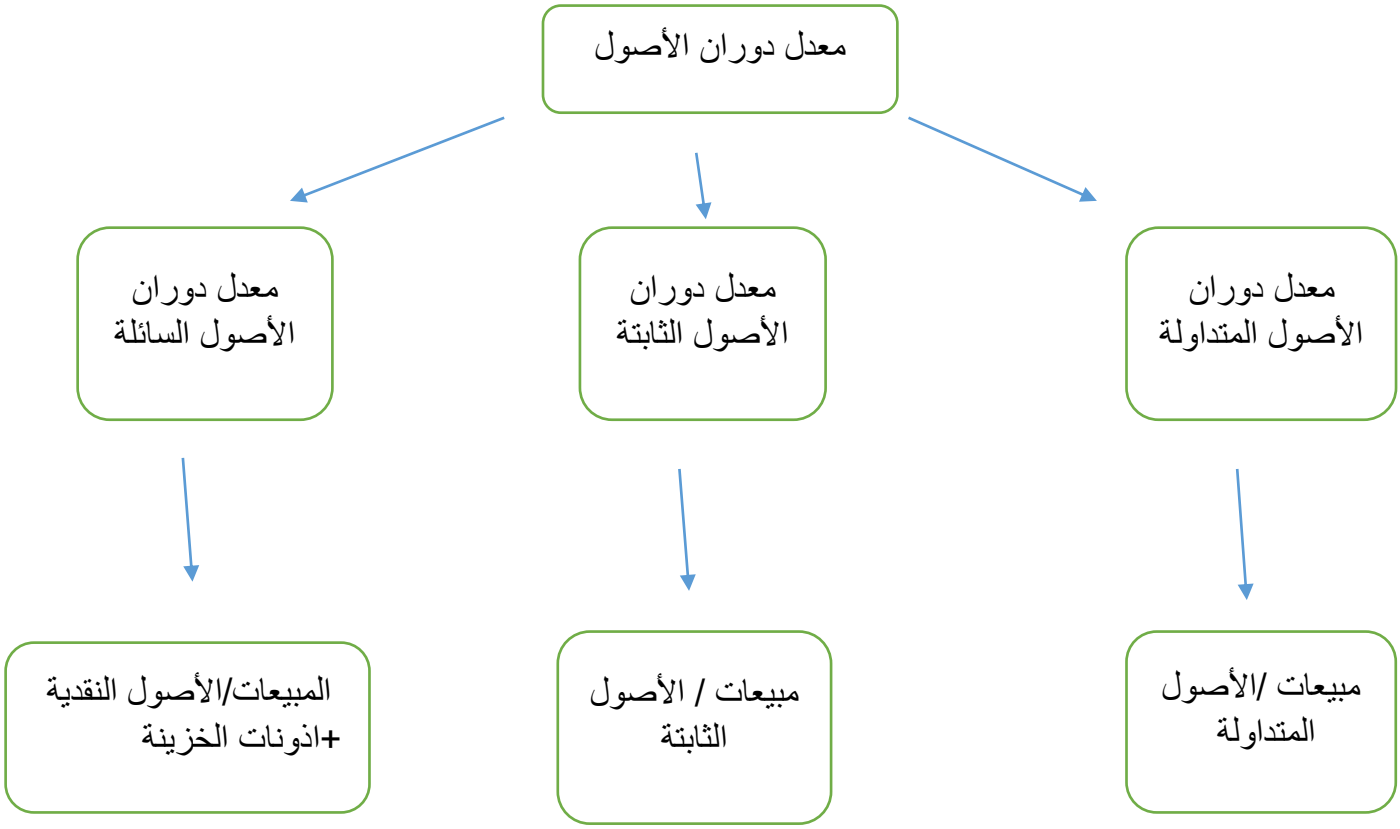

المصدر :من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة

4/**الربحية:**وهي النسب التي تقيس مدي ربحية وكفاءةالمؤسسة أي مدي كفاءة المؤسسة في تحقيق الأرباح خلال فترة تشغيلية محددة وسوف ندرج أهم نسبها وكيفية حسابها في المخطط التالي:

-الشكل رقم (3،1):نسب الربحية وكيفية حسابها

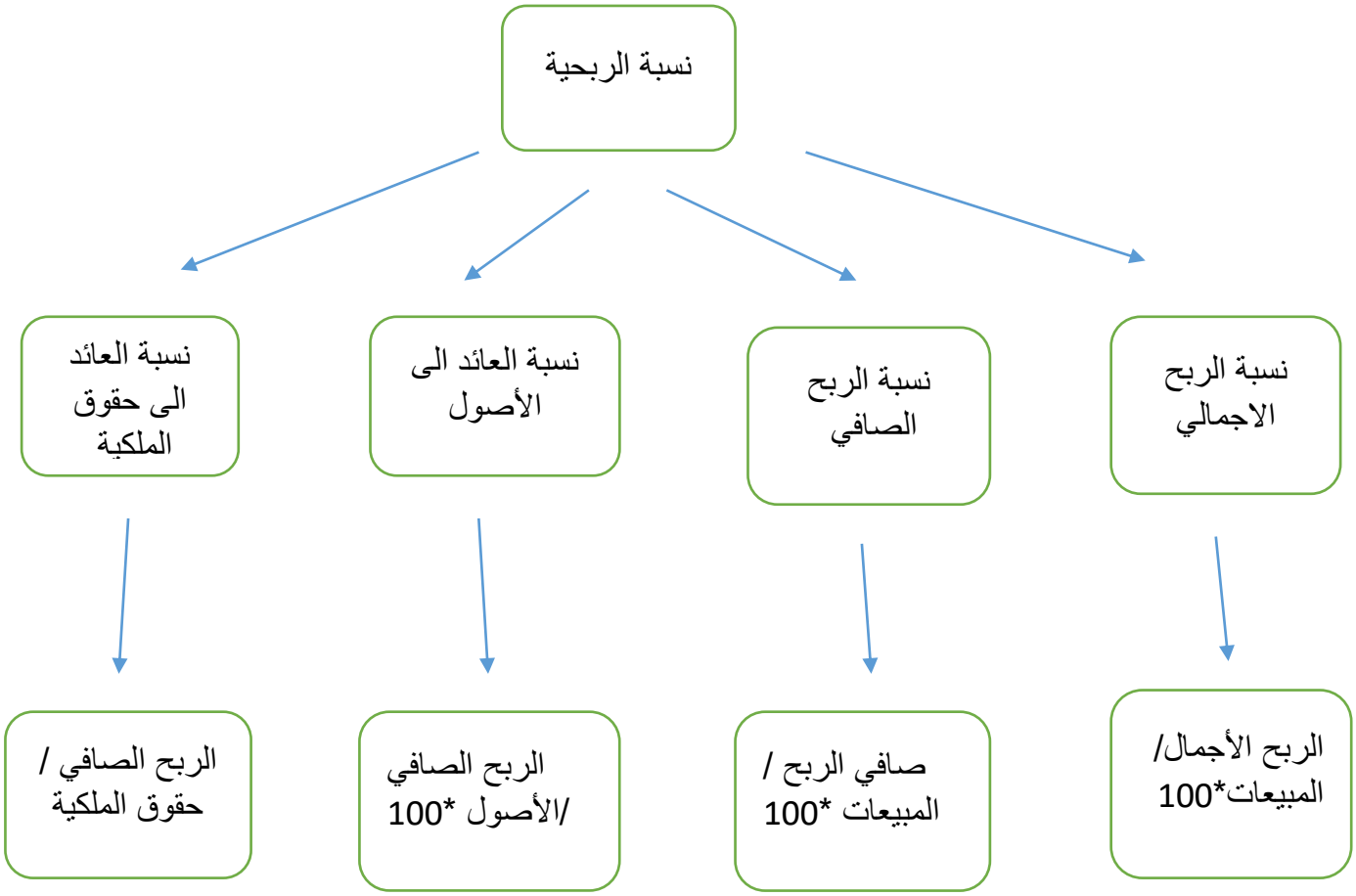

المصدر :من اعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق

ثانيا/ تقييم الأداء باستخدام التوازنات المالية

من اجل القيام بتقييم الأداء المالي انطلاقا من تحليل التوازنات المالية نلجأ إلى استخدام مؤشراتمالية للكشف عن توازن المؤسسة ومدي نجاح سياستها المالية المطبقة والمتمثلة في :

*راس المال العامل

*احتياج راس المال العامل

*الخزينة

1/راس المال العامل:يعرف راس المال العامل بانه الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة أي مجموع الأصول التي يمكن تحويلها الي سيولة والالتزامات التي تستحق الدفع خلال فترة لا تتعدي سنة [1]

-يتم حساب راس المال العامل وفق العلاقة التالية :

*من اعلى الميزانية

ر.ع.ن=الأموال الدائمة –الأصول الثابتة

*من اسفل الميزانية

ر.ع.ن=الأصول المتداولة –ديون قصيرة الاجل

-ويمكن حصر ثلاثة حالات لرأس المال العامل من اعلى الميزانية [2]

***حالة1:**راس المال العامل موجب وفي هذه الحالة يعبر راس المال العامل عن السيولة عن فائض الأموال الدائمة المتبقية بعد تمويل كل الأصول الثابتة أي ان المؤسسة استطاعة تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها الماليةالدائمة وحققت فائضا ماليا تمثل في را المال العامل وذلك على نحو الشكل التالي :

الشكل رقم (1،4):يوضح راس المال العامل الموجب

الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
الأصول المتداولة	fr قروض قصيرة الاجل

المصدر:قريشي يوسف وبن ساسي الياس

[1] - نعيمة شباح ،دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية –مذكرة لنيل الماجيستر –كلية علوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة غير منشودة 2007 ص67

[2] - قريشي يوسف وبن ساسي الياس 2011 –مرجع سابق

***حالة 2:راس المال العامل معدوم**

وهي حالة نادرة الحدوث حيث انها تمثل حالة التوافق التام بين هيكل الموارد والاستخدامات وهي تمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تحويل الاحتياجات المالية للمؤسسة

الشكل رقم :(1،5):راس المال العامل المعدوم

الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
الأصول المتداولة	قروض قصرة الاجل

المصدر : قريشي يوسف وبن ساسي الياس

الحالة 3:رأس المال العامل السالب :

في هذه الحالة تكون الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الإحتياجات المالية الثابتة بل يلبي جزء من الإحتياجاتفقط ، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل .[1]

¶ عزوز بشرى ورمزي قراس–مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية –مذكرة ماستر –كلية علوم اقتصادية ، المسيلة جامعة محمد بوضياف 2019 ص[1]18.19

الشكل رقم (6،1):راس المال العامل السالب

أصول الثابتة	أموال دائمة
أصول متداولة FR	قروض قصيرة

-المصدر:قريشي يوسف وبن ساسي الياس

ومن منظور أسفل الميزانية ندرج أيضا:

-راس المال العامل الموجب: أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القرض القصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة ويبقى فائض ما يلي يمثل هامش الأمان .

-رأس المال العامل المعدوم :وفي هذه الحالة تتمكن المنشأة من تغطية القرض القصيرة الأجل بإستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض ولا عجز وهي حالة نادرة الحدوث.

-رأس المال العامل سالب :في هذه الحالة تكون الأصول المتداولة وغير كافية لتغطية الإستحقاقات التي تستند في الأجل القصير.

العوامل المؤثرة في تغير رأس المال

يتغير حجم رأس المال العامل بين فترة وأخرى ويكون التغير أحيانا بالزيادة أو النقصان لذى وجب على المؤسسة دراسة التغيرات و العوامل المسببة لهذا التغير ويمكننا تلخيص هذه العوامل في الجدول التالي

الجدول رقم (1,1)

العوامل التي تخفض في راس المال العامل	العوامل التي تزيد في راس المال العامل

زيادة التثبيتات	**نقص التثبيتات**
-حيازة جديدة للأصول المادية ،المعنوية والمالية	-التنازل عن الأصول المادية والمعنوية
-الإنتاج المثبت	-التنازل عن الأصول المادية وتسديد القروض الطويلة الاجل
نقص في الأموال الخاصة	**نقص في الأموال الخاصة**
-تخفيض راس المال	-زيادة راس المال الاجتماعي
-خسائر الاستغلال	-زيادة الاحتياطات تحت تاثير النتائج الإيجابية
-توزيع الاحتياطات	**زيادة في الاستدانة الطويلة و المتوسطة الاجل**
-توزيع الترحيل من جديد في شكل علاوات الأسهم	-زيادة في استدانة القروض طويلة والمتوسطة الاجل
نقص في الاستدانة طويلة الأجل	
-تسديد القروض الطويلة و القصيرة الاجل	
-تسديد الحسابات الجارية للشركاء	

المصدر : من أعداء الطالبتين بالإعتماد على المعلومات السابقة

-احتياج راس المال العامل

نشاط المؤسسة الاستغلالي عملية يتوجب منها توفير مجموعة من العناصر إضافة للقيم الثابتة وهي المخزونات والمدينون وهذه العملية تولد مصادر قصيرة الاجل متجددة وهي ديون ممنوحة من الموردين او تسبيقات ممنوحة ،هذه المصادر تمثل جزء من الأصول المتداولة ويجب على المؤسسة ان تبحث عن جزء اخر مكمل وهو ما يسمى باحتياج راس المال العامل او بعبارة أخرى فان المؤسسة عليها ان تغطي مخزوناتها ومدينوها بالديون القصيرة الاجل واذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة الى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة ونلاحظ ان القيم الجاهزة لا تعتبر من احتياجات الدورة وكذلك السلفات المصرفية وهي ديون سائلة مدتها قصيرة جدا

-وفي تعريفنا الى احتياج راس المال العامل فإننا نقول انه هو ذلك الفرق بين احتياج الدورة وموارادها أي ذلك الفرق في الأموال بين مجموع قيم الاستغلال و مجموع الديون القصيرة الاجل دون السلفات المصرفية [1]

[1]- اشرف يحي محمد الهادي 'عبد المولى ناصر خليفة 2009 **مقدمة في النظم المحاسبية وتطبيقها** ,عمان دار الرواق ,الصفحة 15

- وتحسب حسب الطريقة التالية [1]

احتياج راس المال العامل =(قيم الاستغلال+قيم محققة)-(الديون ق اجل –سلفات مصرفية)

احتياج راس المال العامل =(أصول متداولة- قيم جاهزة)- (ديون قصيرة الاجل –سلفات مصرفية)

احتياج راس المال العامل له ثلاثة حالات [2]

***احتياج راس المال العامل يساوي 0 :** وهذا يعني ان احتياج الدورة يساوي موارد الدورة أي ان كل الموارد المتاحة في الاجل القصيرتغطي الاحتياجات أي ان حالة التوازن بالنسبة للموسسة هي حالة عابرة

***احتياج راس المال العامل اكبر من 0:**معناه ان احتياجات الدورة اكبر من موارد الدورة فالموسسة في حاجة الى راس المال وإيجاد موارد خارج دورة الاستغلال المتمثلة في راس المال العامل ، فدورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها

***راس المال العامل اصغر من 0:** هذا يعني ان احتياجات الدورة اقل من موارد الدورة أي ان الموارد تغطي الاحتياجات ويبقى الفائض والمؤسسة لديها سيولة ولا تحتاج الى راس مال عامل موجب لكن يجب توفيره لمواجهة الاخطار الغير معتبرة

-الخزينة :هي الفائض المتبقي من راس المال العامل الصافي الإجمالي بعد تغطية احتياجات راس المال العامل وبمعنى اخر هي المبالغ الحقيقية التي يمكن التصرف فيها ، وتسمح الخزينة بالتعديل او التسويةبين راس المال العامل الصافي الإجمالي واحتياج راس المال العامل ،وتحسب الخزينة الصافية بطريقتين هما

الخزينة الصافية= خزينة الأصول – خزينة الخصوم

1- عبد الرحمان حمزة شمس الدين 2016,**دور أدوات التحليل المالي في تقييم مؤسسة اقتصادية** ,مذكرة ماستر كلية علوم اقتصادية ,الصفحة 32

الخزينة الصافية =راس المال العامل الصافي – احتياج راس المال العامل

TN=FRNG-BFR

-حالات الخزينة الصافية

هناك ثلاثة حالات للخزينة الصافية[1]

***الخزينة موجبة :**في هذه الحالة المؤسسة تتوفر على موجودات نقدية تسمح لها بمواجهة التزاماتها مع الغير

***الخزينة السالبة** : في هذه الحالة المؤسسة لا تتوفر على موجودات نقدية وبالتالي لا يمكنها الوفاء بالالتزامات اتجاه الغير وعليها تمويل خزينتها فورا عن طريق التسبيقات البنكية

***الخزينة المعدومة:** في هذه الحالة يكون كل من راس المال العامل واحتياجات راس المال العامل متساويان ، وهذا يعني ان المؤسسة تتحكم جيدا في توازنها المالي وهذا من الصعب تحقيقه في المدي القصير وتعتبر هذه الوضعية المثلى لا الإفراط ولا التبذير

ا-المطلب الرابع : مصادر المعلومات المحاسبية المساعدة في تقييم الأداء المالي (دور نظام المعلومات المحاسبي في تقييم و تحسين الأداء المالي

تتعدد مصادر المعلومات التي تعتمد عليها في تقييم الأداء المالي باختلاف المقاصد والاهداف المراد الوصول اليها ، وتنقسم هذه المصادر المصادر داخلية تتمثل أساسا في البيانات و الكشوف المحاسبية للمؤسسة ،ومصادر خارجية المتمثلة في المؤشرات والمعطيات المستخلصة من محيط المؤسسة الاقتصادي و المالي

1-**المصادر الخارجية :** وتتمثل في البيانات والمعلومات التي تتعلق بالبيئة المحيطة بالمؤسسة وتكون مصادرها عادة من أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب الوسطاء الماليين والنشرات الدورية من المؤسسات المتخصصة سواء الحكومية او الخاصة ومراكز الأبحاث وشركات الاستثمار وكمثال على هذه المعلومات معدلات التضخم وقيمة الفرصة البديلة والوصول الى الكلفة الأفضل من بين البدائل المتاحة ،وتقييم المركز التنافسي للمؤسسة ومقدار التدفقات النقدية وواقع الأصول الحقيقية واتجاهاتها المستقبلية والقيود على سياسات توزيع الأرباح والنظام الضريبي المطبق وطبيعة المشاريع المنافسة ودرجة الاستقرار الاقتصادي والسياسي وطبيعة الاحداث الاقتصادية الهامة المؤثرة والمتوقع حصولها بعد اعداد الميزانية [2]

2-**المصادر الداخلية :**وهي عموما المعلومات التي تقدمها مصلحة المحاسبة وتتمثل في الميزانية حسابات النتائج و الملاحق

1-عبد الرحمان حمزة شمس الدين 2016. نفس المرجع السابق .الصفحة [1]33,34

[2] - دريد كامل الشبيب,2007 **مقدمة في الأدارة المالية المعاصرة**,دار المسيرة للنشروالتوزيع ,الصفحة 60 61

1/2**الميزانية :**وتعرف بانها الجدول المرتب لعناصر أصول وخصوم مؤسسة ما في تاريخ معين[1]

والميزانية تعكس الوضع المالي للمؤسسة في لحظة معينة وتكون في صورة جدول يتكون من قسمين الجانب المدين ويتمثل في الأصول والجانب الدائن ويتمثل في الخصوم ، وباختصار يمكن القول ان الميزانية هي جرد لعناصر المؤسسة

ويضهر الشكل القانوني للميزانية حسب المخطط الوطني للمحاسبة في الجدول التالي [2]

الجدول رقم (1،2):الشكل القانوني لجدول الميزانية

رقم الحساب	الأصول	المبلغ الخام	الاهتلاكاتوا لمؤونات	المبلغ الصافي	المبلغ الجزئي	رقم الحساب	الخصوم	المبلغ
20	مصاريف اعدادية					10	أموال خاصة	
21	قيم معنوية					11	أموال شخصية	
22	أراضي						علاوات اصدار	
24	تجهيزات الإنتاج					12	احتياطات	
25	تجهيزات اجتماعية						نتائج رهن التخصيص	
28	استثمارات قيد الإنجاز					13	مؤونات الأعباء	
						18		
						19		
2	مجموع الاستثمارات					1	مجموع الأموال الخاصة	
30	البضائع					52	ديون الاستثمار	
31	مواد ولوازم					53	ديون المخزونات	
33	منتجات نصف مصنعة						مبالغ محتفظ	

[1]- شبايكي سعدان,**تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني** ,ديوان المطبوعات الجامعية ,الجزائر ,1993,الصفحة 10
[2]- إبراهيم الادعش، **أسس المحاسبة العامة** ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1999 الصفحة 264

34 35 36 37	منتجات قيد التنفيذ منتجات تامة الصنع فضلات ومهملات مخزونات في الخارج					54 55 56 57 58 50	بها في الحساب ديون اتجاه الشركات ديون الاستغلال ديون تجارية سلفات مصرفية حسابات الأصول الدائنة	
3	مجموع المخزونات					5	مجموع الديون	
42 43 44 45 46 47 48 40	مدينو الاستثمارات مدينو المخزونات حقوق الشركاء والشركات الحليفة تسبيقات للغير سلفات الاستغلال العملاء نقديات حسابات الخصوم المدينة						مجموع الخصوم	
4	مجموع الحقوق						نتيجة السنة	
	مجموع الأصول						المجموع العام	
	المجموع الإجمالي							

-المصدر : الجريدة الرسمية

2/2جدول حسابات النتائج: هو كشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كمتمم للميزانية المحاسبية الغرض منه تحليل نتيجة السنة ،فهو يحلل أنشطة المؤسسة للحكم على نجاح او فشل القرارات المتخذة للوصول الى القرارات التقويمية ،فجدول حسابات النتائج يترجم نشاط المؤسسة خلال دورة معينة هذا النشاط ينتج ويستهلك رؤوس أموال فالإنتاجتطرح منه استهلاكاته وفي الأخير نتحصل على نتيجة الدورة التي قد تكون ربحا او خسارة [1]

الشكل رقم (2،3): الجدول التالي يمثل الشكل القانوني لجدول حساب النتائج

رقم الحساب	اسم الحساب	مدين	دائن
70 **60**	مبيعات الضائع بضاعة مستهلكة		
80	**الهامش الإجمالي**		
80 **71** **72** **73** **74** **75** **61** **62**	الهامش الإجمالي انتاج مباع انتاج مخزون انتاج المؤسسة لذاتها أداءات متممة تحويل تكاليف الإنتاج مواد ولوازم مستهلكة خدمات		
81	**القيمة المضافة**		
81 **77** **78** **63** **64**	القيمة المضافة إيرادات مختلفة تحويل تكاليف الاستغلال مصاريف المستخدمين الضرائب والرسوم		

[1] مبارك لسلوس، **التسيير المالي** ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2004، الصفحة 24/ 25

65 **68**	مصاريف مالية مخصصات الاهتلاكاتوالمؤونات		
83	**نتيجة الإستغلال**		
79 **69**	إيرادات خارج الاستغلال تكاليف خارج الاستغلال		
84	**نتيجة خارج الاستغلال**		
83 **84**	نتيجة الاستغلال نتيجة خارج الإستغلال		
880	**النتيجة الإجمالية للسنة المالية**		
889	**ضرائب على الأرباح**		
88	**نتيجة السنة المالية**		

المصدر : الجريدة الرسمية

المبحث الثالث :الدراسات السابقة

من خلال ما تطرقنا اليه في دراستنا هذه اردنا وضع بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة تشابهبموضوعنا هذا :

المطلب الأول : دراسات سابقة باللغة العربية

الدراسة الأولى :

- بزقراري حياة ،تومي ميلود سنة 2011/2010 ،بعنوان دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ،دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة-،رسالة ماجيستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة .

حيث حاول الباحث الإجابة على الإشكالية المتمثلة في ما هو دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية تساعد المعلومات الموجودة في القوائم المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة ، مضمون القوائم المالية في النظام المالي والمحاسبي الجديد يساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ،المعلومات المحاسبية التي تنتجها مصلحة المحاسبة في مؤسسة المطاعن الكبرى للجنوب تستغلها إداراتها في تحسين الأداء المالي.

بناءا على ما تم توصل اليه من نتائج في هذه الدراسة فإننا نوصي بالتالي :تقييم الأداء المالي بمختلف مؤشراته يعطى صورة واضحة عن وضعية المؤسسة الحالية مما يساعد الإدارة على تحسين الاختلالات واستغلال الفرص ،المعلومات المحاسبية أصبحت تلقى اهتمام أكبر باعتبارها من الموارد الهامة حيث أن المؤسسات تتحصل عليها بجهد أقل وتكلفة أقل (مورد داخلي) ،والقوائم المالية هي أهم هذه المعلومات باعتبارها المصدر الأساسي لتقييم الأداء المالي لذا يجب أن تتمتع بخصائص نوعية تساعد على اتخاذ القرارات المهمة لتحسين الأداء المالي .

من خلال النتائج السابقة يمكن تقديم التوصيات التالية : دراسة أسباب انخفاض المبيعات في سنتي 2008 و2009 لمحاولة تصحيحها لتحقيق مردودية أكبر، تحسين سياسة التحصيل من العملاء وتخفيض قيمة ديون المخزونات .

الدراسة الثانية :

-تغليسية عبد العزيز وزعرور نعيمة سنة 2016/2015 بعنوان دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي ،دراسة حالة :مؤسسة مطاحن البركة زريبة الوادي –بسكرة- ،لنيل شهادة الماستر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير ،جامعة محمد خيضر بسكرة.

تطور مفهوم دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي وتنوع عملياتها واتساع رقع نشاطها ومما لها من دور كبير في تحقيق الربحية وتحقيق الاهداف المسيطرة من ادارة المؤسسة حيث تم طرح الاشكالية التالية ما هو دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي ؟

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية التعرف على الأداء والتحليل المالي ، معرفة ماهية نظم المعلومات المحاسبية ،معرفة دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات .

بناءا على ما سبق ذكره تم الوصول إلى النتائج التالية هناك نظام معلومات محاسبي يدوي ألي في نفس الوقت يبدأ بتسجيل في الدفاتر الحاسوب ، المؤسسة تطبق نظام معلومات محاسبي وفق نظام البرمجة (A200)الوحيدة

نظام معلومات المحاسبية يساعد على تحسين الأداء المالي .

ومن خلال النتائج السابقة توصلنا إلى التوصيات التالية :

توفير معلومات محاسبية تعتمد على المعايير المحاسبية الجزائرية والاهتمام بنظام المعلومات المالي لتكون المخرجات أكثر دقة ،اكتشاف الأخطاء وتصحيحها وفق معايير ادق لنظم المعلومات المحاسبية وإيجاد حلول أخرى ،يحسب على المعلومات أن تفني بالغرض الذي خصصت اليها ،وضع برنامج محكم لتفعيل جوانب عدة لتكون العملية أدق وتوسيع مجالات استخدام هذه النظم ،توفير المعلومات الأساسية للمؤسسة وضع أنظمة محاسبية تتماشى مع التقدم التكنولوجي ، والعمل على تحسين برنامج الآلي من أجل كشف الأخطاء قبل وقوعها ومواجهتها في وقتها .

الدراسة الثالثة :

بلعالم عائشة سنة 2015/2014 بعنوان دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المصرفية (دراسة ميدانية) استبيان بولايتي ورقلة والاغواط ،رسالة لنيل شهادة الماستر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير جامعة قاصدي مرباح –ورقلة .

حيث حاول الباحث الإجابة على الإشكالية المتمثلة فيما يتمثل دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة المصرفية ؟

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية التدقيق الداخلي مطبق ولديه مصلحة خاصة في كل مؤسسة مصرفية ، تطبق وتعتمد المؤسسة المصرفية على مؤشرات خاصة للأداء لمالي وتكون فقط على مستوى البنوك على خلاف المؤسسات الاقتصادية الأخرى ، علاقة التدقيق الداخلي بالأداء المالي على مستوى المؤسسات المصرفية علاقة قوية وتظهر من خلال التقرير الذي ترفعه دائرة التدقيق الداخلي بالبنك عن الوضعية المالية أو أدائها المالي للجهات المختصة.

من التحليلات النظرية والعملية وتحليل النتائج الاستبيان واستقراء أراء الموظفين توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود وعي لدى موظفين المصارف بضرورة وجود مصلحة أو قسم خاص بوظيفة التدقيق الداخلي واستقلاليته عن جميع الوظائف الأخرى في المؤسسة ، يركز المدققين الداخليين في عملهم على توفير تأكيد موضوعي حول المركز المالي وتقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال التقرير الذي ترفعه للجهات المختصة ،يوجد تعاون بين المدقق الداخلي والإدارة في المصالح التي تعد مشتركة ألا وهي تطور ورقي البنك.

بناءا على ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة فإننا نوصي بالتالي :ضرورة توفير دائرة أو قسم خاص بالتدقيق الداخلي على مستوى الوكالات التابعة لكل مديرية ، العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة

التدقيق الداخلي وتفعيل دورها لما لها من أثر إيجابي في دعم الإدارة و أحكام الرقابة على مختلف جوانب الأداء المصرفي وخاصة المالي منها :متابعة التطورات التطورات الفنية التي تطرأ على معايير التدقيق الداخلي ومدى علاقتها بالأداء المالي للبنك مع القيام بإجراء دورات و تدريبية للمدققين الداخليين على هذه المعايير.

المطلب الثاني : دراسات سابقة بالغة الأجنبية

الدراسة الأولى :

-Dalcil ;**Tanis** VN ; **Benefits ofComputerizedAccounting InfirmationSystemson the JIT ProductionSystems-2006 ;**CukurovaUniversity ; Adana ; Turkey

تتكلم الدراسة عن إمكانية الاستعاضة عن نظم المعلومات المحاسبية التقليدية بنظم جديدة باستخدام تقنية المعلومات والكمبيوتر ،كما توضح هذه الدراسة كيفية انشاء نظام معلومات والتحكم بالتكاليف وإجراءات الإدارة المحاسبية وكيفية عمل توافقية بين هذه التطورات وبين المنظمات التي تعتمد نظام (في الوقت المباشر) مسبقا لتحقيق الميزات التنافسية لأن أسلوب تهدف بشكل رئيسي لتخفيض التكاليف الإنتاجية، وفي النهاية اجراء دراسة على العوائد المتحققة من استخدام تقنية المعلومات في منظمات تستخدم

الدراسة الثانية :

ضحى عداس سنة 2014/1435 بعنوان دور نظم المعلومات في تحسين أداء شركات الاتصالات في سورية "دراسة تطبيقية على شركة سبريتل " ،رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في نظم المعلومات كلية الاقتصاد قسم الإحصاء ونظم المعلومات جامعة حلب .

حيث حاول الباحث الإجابة على الإشكالية المتمثلة في ما هو دور نظم المعلومات في تحسين أداء شركات الاتصالات في سورية ؟

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية بيان أثر نظم المعلومات في تحسين تدفق المعلومات في الشركة وتقليل الوقت المهدور في التعاملات الورقية وذلك بتمثيل إجراء موجود مسبقا كان يتم باستخدام التعاملات الورقية العادية وأصبح يستخدم عن طريق برنامج قامت الشركة بشرائه ،تقليل الزمن المستغرق في نسبة كبيرة جدا من مجمل المكالمات في مركز الاتصالات ،أي تقليل التكلفة المحتسبة من ضياع وقت الشركة في المكالمات ذات الطابع الذي يغلبه الحديث الشفهي ،واستبداله بحل برمجي من خلال النظام المقترح ،تحسين أداء موظفي مراكز الاتصالات وتحسين تقييم هذا الأداء من خلال النظام المقترح.

بعد استعراض البحث ودراسة الأثر الذي تحققه نظم المعلومات على المستوى النظري والاقتصادي وما تستطيع شركات الاتصالات في سورية أن تحققه عند استخدام نظم المعلومات ، توصل الباحث إلى النتائج التالية تفيد نظم المعلومات الإدارية بكل تقنياتها بتحسين أداء الشركات بشكل عام ،إذا أن لهذه النظم الدور الكبير في تحقيق تكلفة أقل نسبيا ،وتحسين الأداء وموثوقية المعلومات المتدفقة داخل النظام، مما يؤمن للشركة ميزة الأمان في تعاملها والتأكد من عدم ضياع أي معلومة مهما قلت أهميتها المنفردة، إذا أنه سيكون لها قيمة كبيرة عند تحليلها مع بيانات أخرى احصائيا أو تمت الاستعانة بها لاحقا ، تحقق

نظم المعلومات أداء أفضل على مستوى موظفي الشركة في مجال حجز الاجازات إذا أن التعاملات الورقية والبريدية لحجز إجازة قد تم اختصارها من فترة 17يوما إلى 48 ساعة كحد أقصى ، يحقق النظام المقترح تكلفة أقل بقيمة 741000 ليرة سورية شهريا ، وهي قيمة تقديرية تعتمد على التنبؤ ، وستتناقص التكلفة بشكل أكبر في حالة إضافة رسائل جديدة من قبل الشركة للنظام المقترح .

يوصى الباحث الشركة بما يلي استخدام النظام المقترح وتطويره لما سيصبح له أهمية أكبر مستقبلا ولما سيساعد في تطوير قرارات الإدارة العليا في الشركة، الاستفادة دائما من نظم المعلومات المتاحة وتطوير نظم جديدة واختبارها أولا بأول ،صيانة البرمجيات والأنظمة لموجودة مسبقا يقع على عاتق قسم نظم المعلومات الإدارية في الشركة ، في تطوير بعضها والتخلص من البعض الآخر الذي لم تعد له أهمية في وقت من الأوقات .

الدراسة الثالثة :

علي محسن حسين عشية سنة 1438ه/2018م بعنوان دور نظم المعلومات الإدارية في تحسين الأداء الوظيفي في المؤسسات الحكومية دراسة ميدانية في المؤسسة العامة للاتصالات اليمنية ،رسالة اعدت لنيل شهادة الماجستير كلية العلوم الإدارية قسم إدارة الاعمال جامعة الأندلس للعلوم التقنية عمادة الدراسات العليا .

تطور مفهوم دور نظم المعلومات الإدارية في تحسين الأداء الوظيفي في المؤسسات الحكومية وتنوع عملياتها واتساع رقع نشاطها ومما لها من دور كبير في تحقيق الربحية وتحقيق الأهداف المسيطرة من إدارة المؤسسة حيث تم طرح الإشكالية ما هو دور نظم المعلومات الإدارية في تحسين الأداء الوظيفي في المؤسسات الحكومية ؟

تهدف الدراسة لمعرفة دور نظم المعلومات الإدارية في تحسين الأداء الوظيفي في المؤسسة العامة للاتصالات اليمنية ،وذلك من خلال التعرف على : واقع تطبيق نظم المعلومات الإدارية في المؤسسة العامة للاتصالات ،مستوى الأداء الوظيفي في المؤسسة العامة للاتصالات ،معرفة العلاقة بين تطبيق نظم المعلومات الإدارية وبين تحسين الأداء الوظيفي في المؤسسة العامة للاتصالات اليمنية .

بناءا على ماسبق ذكره تم الوصول إلى النتائج التالية بلغ المتوسط العام لتطبيق نظم المعلومات الإدارية في المؤسسة العامة للاتصالات (3.86) بانحراف معياري بلغ (0.639) ،وبدرجة تطبيق (عالية) ، بلغ المتوسط العام لمستوى الأداء الوظيفي في المؤسسة العامة للاتصالات اليمنية (3.77) بانحراف معياري بلغ (0.798)، وبدرجة تطبيق (عالية) ،وجود علاقة ارتباطية طردية (قوية) عند مستوى الدلالة (0.01)، بين تطبيق نظم المعلومات الإدارية وتحسين الأداء الوظيفي في المؤسسة العامة للاتصالات اليمنية بمعامل ارتباط بلغ (0.785).

يوصي الباحث الشركة بما يلي الاهتمام بتطبيق كافة النظم المعلوماتية في المؤسسة العامة للاتصالات بحيث يمكنها من تطبيق النظام المتكامل لنظم المعلومات الإدارية ،باعتبارها النموذج الرئيسي المطبق لهذه النظم والمصدر للتطور التكنولوجي في كافة القطاعات الحكومية ، تقديم الدعم اللازم للمؤسسة العامة للاتصالات للدفع بعملية تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كونها الجهة الحكومية الواعدة، وتعميم تجربتها على باقي إدارات المرفق الحكومي العام ،الاستمرار في رفع كفاءة مكونات نظم

المعلومات الإدارية سواء المكونات المادية ،المكونات البرمجية ، الموارد البشرية ،المستلزمات التنظيمية المؤهلة وتطويرها تبعا للمستحدثات التكنولوجية .

المطلب الثالث : القيمة المضافة

من أجل ابراز أهم مايميز دراستنا هذه عن الدراسات السابقة، قمنا بإدراج الجدول التالي والذي يوضح أهم أوجه التشابه والاختلاف:

-الجدول رقم(1،1) :أوجه التشابه والاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة

ر. د	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسة السابقة الأولى	-اعتمدت الدراستين على المنهج الوصفي -نفس الموضوع وهو دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي -اعتمدت كلتا الدراستين على دراسة حالة	-تعتبر دراستنا محدودة بالنسبة لهذه الدراسة لمدى توسعها وتطرقها -قامو بدراسة حالة في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب -دراسة حالة في مؤسسة البنك للفلاحة والتنمية الريفية
الدراسة السابقة الثانية	-اعتمدت كلتا الدراستين على الكتب والسندات والوثائق -اعتمدت كلتا الدراستين على نفس المنهج دراسة حالة -اعتمدت الدراستين على المنهج الوصفي	-قامو بدراسة حالة في مؤسسة مطاحن البركة زريبة -دراسة حالة في مؤسسة البنك للفلاحة والتنمية الريفية
الدراسة السابقة الثالثة	-اعتمدت الدراستين على المنهج الوصفي	-اعتمدت دراسة محل البحث على دراسة حالة أما الدراسة السابقة فقد اعتمدت على الاستبيان -قامو بدراسة ميدانية (استبيان) بولايتي ورقلة والاغواط -دراسة حالة في مؤسسة البنك للفلاحة والتنمية الريفية
الدراسة السابقة الرابعة	-اعتمدت الدراستين على المنهج الوصفي	-قامو بدراسة في Adana ;Turkey -قمنا بدراسة حالة في مؤسسة البنك للفلاحة والتنمية الريفية

الدراسة السابقة الخامسة	-اتخذت الدراستين نفس الاتجاه وهو دور نظام المعلومات في تحسين الأداء -اعتمدت كلتا الدراستين على دراسة حالة	-قامو بدراسة تطبيقية على شركة في حلب -قمنا بدراسة حالة في مؤسسة البنك للفلاحة والتنمية الريفية
الدراسة السابقة السادسة	-اعتمدت الدراستين على المنهج الوصفي	-اعتمدت دراسة محل البحث على دراسة حالة أما الدراسة السابقة فقدت اعتمدت على دراسة ميدانية -قامو بدراسة ميدانية في المؤسسة العامة للاتصالات اليمنية -قمنا بدراسة حالة في المؤسسة البنك للفلاحة والتنمية الريفية

فقرة تلخيصية لهذه الدراسات :

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية وتناولته من زوايا مختلفة ،وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية ، وسوف تستعرض هذه الدراسة جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها ،مع تقديم تعليقا عليها يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية ويود الباحث أن نشير إلى أن الدراسات التي سوف يتم استعراضها جاءت في الفترة الزمنية بين 2006 و2018، وشملت جملة من الأقطار والبلدان مما يشير إلى تنوعها الزمني والجغرافي .

هذا وقد تم تصنيف هذه الدراسات حسب المتغيرات الرئيسية للدراسة وحسب كونها دراسات عربية أو أجنبية إلى ثلاثة تصنيفات .

نقدم عرضا لهذه الدراسات ، ثم نبين جوانب الاتفاق والاختلاف الدارسة الحالية عن الدراسات السابقة ، وأخيرًا جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة في الدراسة الحالية .

*اتفقت الدراسات السابقة على هدف مشترك وهو محاولة إبراز أساسيات ودور نظام المعلومات المحاسبي .

*وظفت الدراسات السابقة المنهج الوصفي .

ومن خلال استعراض أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة نشير أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيسي وهدفها العام إلا أنها تختلف عنها في عدة جوانب تمثل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة وهي :

-تضمنت هذه الدراسة ربط للمشكلة البحثية بالمتغيرات المعاصرة .

-لم تقتصر هذه الدراسة على عينة واحدة فقط وإنما تضمنت مجموعة من العينات لضمان تشخيص الواقع بدقة.

مما لاشك فيه أن الدراسة الحالية استفادت كثيرًا مما سبقها من دراسات ، حيث حاولت أن توظف كثيرًا من الجهود السابقة للوصول إلى تشخيص دقيق للمشكلة ومعالجتها بشكل شمولي ، ومن جوانب الاستفادة العلمية للدراسات السابقة مايلي :

-استفادت الدراسة الحالية من جميع الدراسات السابقة في الوصول للمنهج الملائم لهذه الدراسة .

-استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في صياغة التصور المقترح.

-استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في صياغة أدوات الدراسة .

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا لهذا الفصل نجد أن هناك تطور ملحوظ في نظام المعلومات المحاسبي حيث يؤثر بنسبة كبيرة على الأداء المالي لكل المؤسسات الاقتصادية ،فقد أصبحت هذه المؤسسات ترتكز على النظام المعلوماتي المحاسبي والذي بدوره يساعد على تسهيل خدماتها مما جعلها تحدث توسعا كبيرا في نشاطها ،كما أحدثت تسهيلات بالغة في عملية الإتصال والربط بين فروعها

***تمهيد** : ان توجه الجزائر نحو الدخول في الاقتصاد المعرفي ،فرض على البنوك الجزائرية مواجهة هذه التغيرات المستجدة ، حيث ما يميز العمل المصرفي في عصر المعرفة هوا تفاقم دور التكنولوجيا ،فانتقال البنوك الجزائرية الى عصر المعلوماتية اوجب عليها ضرورة التكيف مع التغيرات والتطورات في المحيط الجديد وهذا بالسعي لابتكار أنظمة معلوماتية جديدة تتناسب مع الوقت الحالي وتساعد على العمل السليم والمناسب والذي يساعد على جذب الزبائن ، وقد كان بنك التنمية والفلاحة الريفية من السابقين لتطوير خدماته ومواكبة الجديد في استعمال الأنظمة المعلوماتية

–وفي هذا الفصل سوف نتطرق الى

المبحث الأول : لمحة حول المؤسسة

المبحث الثاني: مساهمة في تحسين الأداء المالي

المبحث الأول: لمحة حول مؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

عند عرضنا لدور نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة البنك سنقوم بعرض لمحة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لفرع العامرة

المطلب الأول: تعريف مؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)

***تعريف البنك:** هو مؤسسة مالية وطنية عمومية أنشئ في 13 مارس 1982على شكل شركة مساهمة ذات رأسمال قدره مليار ومئتان وعشرون مليون دينار جزائري 2.200.000.000 دج موزعة على 2200 سهم واظهار نتيجة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري ،عدل واكمل بقانون 01/88الذي حدد نهائيا القانون الأساسي للبنك بتاريخ 1988/01/12، وله شخصية قانونية واستقلالية مالية ويعد تاجرا بكل صفاته وعلاقته مع الغير وقد مر البنك بعدة مراحل هي:

*1982-1990 خلال السنوات الأولى كان هدف البنك هو فرض وجوده في العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصيغة الفلاحية

*1991-1999 بموجب صدور القانون الذي اتي بإنهاء فترة تخصص البنوك وسع بنك التنمية والفلاحة افاقه الي مجالات اخري في النشاط الاقتصادي وهذه المرحلة كانت بداية في ادخال تكنولوجيا الاعلام الألي سنة 1991وتطبيق نظام swift لتطبيق عمليات التجارة الخارجية

*1992 وضع برمجيات cybu.logiciel مع فروعه المختلفة للقيام بالعمليات البنكية المختلفة

*1993 تم انهاء عملية ادخال الاعلام الالي على جميع العمليات البنكية

*1994تشغيل بطاقة السحب والتسديد

*1996ادخال عملية الفحص السلكي ; .teletratement وفحص واجراء العمليات البنكية عن بعد

*1998تشغيل بطاقة السحب بين البنوك

*2000-2002 تميزت هذه المرحلة بتدخل البنوك الحكومية في انعاش المستثمرات المنتجة و الرفع من مستواها الى ماهوا موجود في السوق العالمي في ميدان التدخل في تمويل الاقتصاد قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالرفع من حجم القروض للمؤسسات الصناعية والصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص وأيضا الرفع من المساعدات للقطاع الفلاحي

* اما المرحلة الأخيرة فقد جمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية نشاطه ليساير قواعد الاقتصاد في مجال التمويل الاقتصادي ، كرفعه من حجم القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية لمسايرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة

المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي لمؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يمكننا ادراج هيكل مؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في المخطط التالي

الشكل رقم (1.) : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

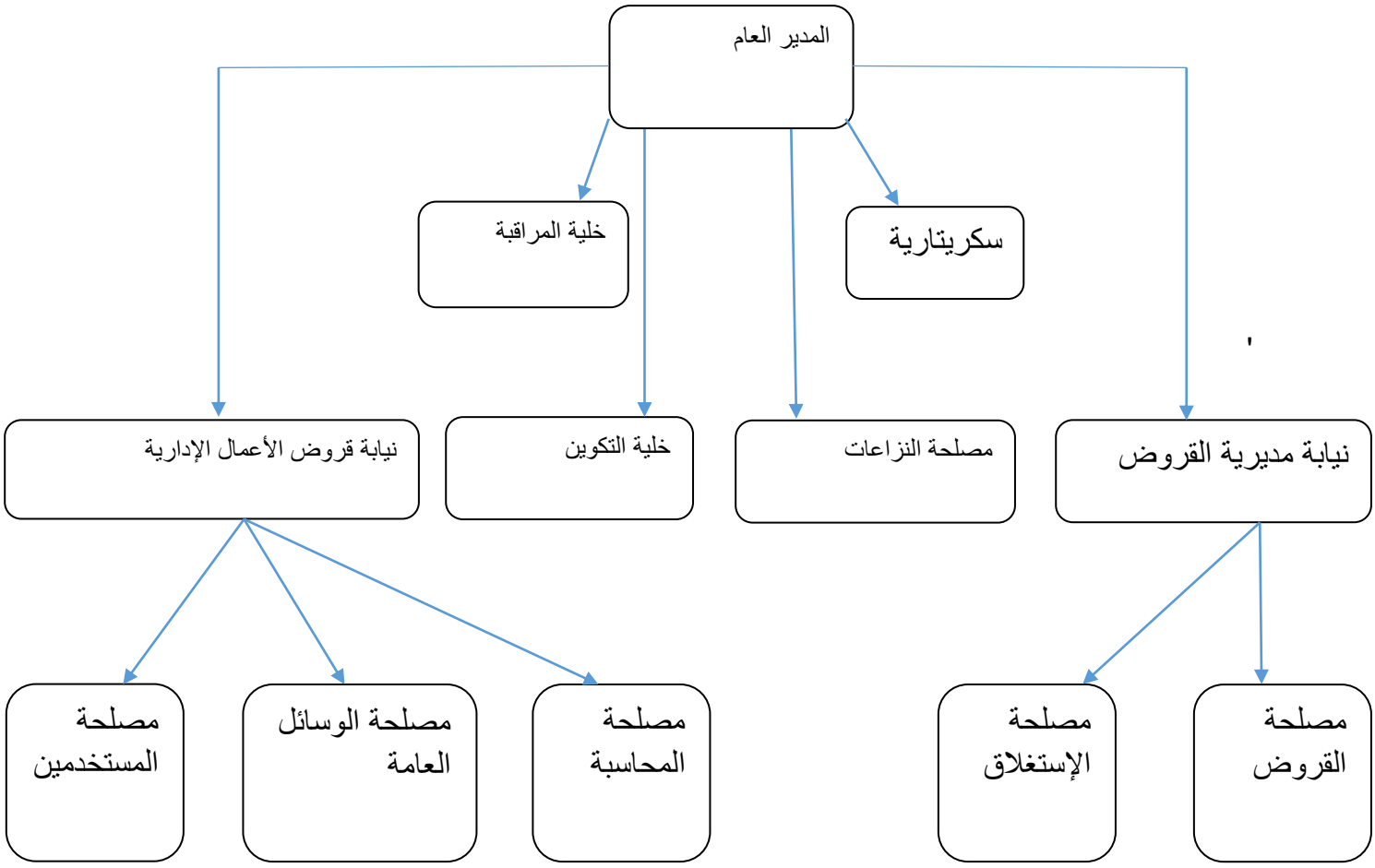

المصدر :من إعداد الطالبتان بالإعتماد على وثائق بنكية

-يتكون الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة من عدة اقسام منها :

*** المدير العام :** من اهم وظائفه:

-عرض البنك باعتباره منشأة مالية مهمة امام السلطة المحلية

-اقتراح كل ما هو مفيد في مصلحة الزبائن وإعطاء النصائح المفيدة كونه المفوض من طرف السلطات التي عينته في اطار السلطات المحولة

-تكون له سلطة سواء على مستوى تعبئة المداخير وتقديم القروض اوباختصار مهمة المدير الأساسية هي تطبيق كل نشاطات الشبكة والامر بجميع الاقرارات التي تمس تسيير الفرع

***السكريتاريا :**

-مساعدة المدير على التحرير من بعض العمليات التي تقوم بها السكريتاريا مباشرة

-المسؤولة عن الهاتف او كل الزبائن الذين يتصلون وتكون مسؤولة عن الرد عليهم بدل المدير

-تمر عليها جميع الوثائق البنكية قبل المرور الى المدير

***خلية المراقبة :**تعتبر من الخلايا الأساسية لمراقبة نشاط الوكالات الدورية حيث تقوم ب

-مراقبة الأرصدة والحسابات والمراسلات والتدابير المتعلقة بالامن

-تتابع الشكاوي المقدمة من طرف الزبائن

-مراقبة تطبيق النصائح في ميدان الامن

-المراقبة الميدانية الى مستوى الوكالات

***خلية التكوين :** تعمل هذه الخلية على ما يلي

-توجيه العمال من اجل التكوين

-إعادة التكوين بالنسبة للعمال الدائمين

-تنظيم الملتقيات

-تحضير تربصات تطبيقية في مصالح الوكالة

-مسك بطاقة التكوين لكل عامل

***خلية النزاعات** :تقوم هذه الخلية بتسوية النزاعات الى جانب ما يلي

-متابعة القضايا التي فيها نزاع على مستوى مصالح الفرع

-فحص الطلبات لتحويل القرض الي فصل المنازعات

-اقتراح المساعدة بخدمات المحامي عند الضرورة

-التسيير الجيد لمكتب الفرع

* ونيابة مديرية الشؤون الإدارية : تتكون من عدة مصالح

***مصلحة المحاسبة** :هي التي تقوم ب مراقبة يومية محاسبية للإيداع والسحب ومراجعة الحسابات الداخلية في حالة وجود أخطاء

* **مصلحة الوسائل العامة** : تقوم بتوفير شروط العمل عن طريق تمويل المكاتب بالأدوات الضرورية ،كما تتكفل بالنظافة والامن ، حيث توجد لجنة محلية بمتابعة توفير الشروط الأمنية والنظافة لكل الوكالات التابعة لها

* **مصلحة المستخدمين** : تهتم بثلاثة جوانب

- تحضير الأجل الشهري للعمال

- تدرس الملفات الخاصة بالعمال

-الشؤون الاجتماعية مثل مصلحة الضمان الاجتماعي

* نيابة مديرية القروض والإستغلال : تتكون من

***مصلحة القروض :** تقوم بتقديم لقروض للزبائن وهي تستلم ملفات القرض التي تأتي من الوكالات لتقديمها الي لجنة القروض التابعة للفرع المكون من مدير الفرع وثلاثة من النواب

–***مصلحة الاستغلال** :مهمتها الاحصائية بحيث تقدم حوصلة حول نشاط الوكالات من جانب :

–تنشيط الوكالات في ميدان توزيع المداخيل واستعمال القروض

–تجسيد الأهداف التجارية المسطرة من طرف المديرية العامة

–المطلب الثالث: اهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولا : أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

*للبنك عدة اهداف نذكر منها :

–الزيادة في الموارد بأقل التكاليف واكبر ربحية بواسطة القروض الانتاجية والمتنوعة في اطار احترام القواعد

– الإدارة الصارمة لخزينة البنك سواء بالدينار أو بالعملات الأجنبية

–ضمان تحقيق تنمية متناسقة للبنك فيمجالات النشاط التي يلبيها

– توسيع وإعادة تطوير الشبة الخاصة بالمؤسسة

– رضا العملاء وهذا من خلال توفير المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجاتهم

– تكييف إدارة ديناميكية

– التنمية التجارية من خلال ادخال تقنيات إدارة جديدة مثل التسويق وادراج منتجات جديدة

ثانيا:مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

ادي توسيع بنك الفلاحة والتنمية الريفية الى توسيع وظائفه ومهامه ويمكن تلخيص هذه المهام فيما يلي

- معالجة كل عمليات الإئتمانالنقد الأجنبي والخزينة
- فتح حسابات بنكية لكل شخص قام بالطلب

-استلام الودائع

-المشاركة في جمع الإدخار

-المشاركة في التنمية الزراعية

-ضمان وتشجيع الزراعة وتصنيع المواد الغذائية ،الزراعية ،الصناعية ،الحرفية

-المراقبة بالتعاون مع السلطات التنظيمية للحركات المالية للمؤسسة

المبحث الثاني :مساهمة في تحسين الأداء المالي

تهدف دراسة دور نظام المعلومات المحاسبية إلى دراسة الأداء المالي لمؤسسة البنك الفلاحة والتنمية الريفية، ومن ثم سنحاول من خلال هذا المبحث عرض الميزانية المحاسبية أي جداول الأصول والخصوم بالإضافة إلى جداول حسابات النتائج وبعض المؤشرات المالية للسنوات الثلاثة .

المطلب الأول : عرض جدول الميزانية وحساب النتائج

أولا:عرض جدول الميزانية

الجدول رقم (1،1):عرض الميزانية الإفتتاحية.

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الاستثمارات		**الأموال الخاصة**	**7677356**
مصاريف الأولية	2000000		
معدات	**140345065**	**ديوان الاستثمار**	
الحقوق		**قرض بنكي**	**107482984**
البنك	**11202055**	**قروض أخرى**	
المجموع	**153547120**	**المجموع**	**153547120**

المصدر :من إعداد الطلبة وفق وثائق المؤسسة

2/ الميزانيات المتوقعة خلال3سنوات :

السنة الأولى : الجدول رقم (2،1) :الميزانيات المتوقعة خلال السنوات الثلاثة.

الأصول	المبلغ	الإهتلاك	الصافي
1-الاستثمارات	-	-	-

مصاريف أولية	2000000	400000	1600000
معدات	140345065	22154167	118190899
2-حقوق	-	-	-
حقوق على الزبائن	-	-	-
3-المخازن	-	-	-
4-السيولة	74848632	-	74848632
البنك	67363769	-	67363769
الصندوق	7484863	-	7484863
المجموع	217193697	2254157	19463931

السنة الثانية			**السنة الثالثة**		
الإجمالي	الاهتلاك	الصافي	الإجمالي	الاهتلاك	الصافي
2000000	800000	1200000	2000000	1200000	800000
			140345065		73882566
140345065	44308333	96036732	31500000		3150000
3000000		3000000	215946069		215946069
140824864		140824864	194351462		194351462
126749378		126742378	21594686		21594607

			14082486		14082486
293778635		361441134	241061596	45108333	286169986

المصدر : وثائق بنكية مسلمة من طرف الإدارة

ثانيا: عرض جدول النتائج

الجدول رقم (1،3): عرض جدول حساب النتائج

الحسابات	السنة 01	السنة 02	السنة 03
ح/74:أداءات مقدمة	2000000	210000	2250000
ح/61:مواد ولوازم مستهلكة	300000	315000	330755
ح/62:خدمات	100000	105000	113400
ح/62:إصلاحات	100000	105000	113400
ح/81:القيمة المضافة	1600000	1680000	1760850
ح/66:مصاريف شخصية	240000	264000	28520
ح/66:مصاريف مختلفة	112020.55	80588.44	64470.75
ح/468:تأمينات	100735.55	80588.44	64470.75
الاشتراك في صندوق الضمان	11285		
ح/64:ضرائب	65520	69372	73220.76

ح/640:الجزافي الدفع	11520	12672	13685.76
الدفع على نشاط الصناعي والتجاري	51000	53550	56227.5
ضرائب أخرى ورسوم	3000	3150	3307.5
ح/65:مصاريف مالية	91360.54	73088.43	54816.32
ح/68:استهلاكات	225541.67	225541.67	225541.67
ح/83:تكاليف الاستغلال	734412.75	712590.53	703169.5
ح/84:RBE	865557.25	967409.53	5.1057680
ح/889:IBS	259667.17	290222.94	317304.15
ح/88:النتيجة	605890.07	677186.23	740736.35

المصدر ا: وثائق مقدمة من طرف البنك .

المطلب الثاني :دراسة بعض المؤشرات

-دراسة الوضعية المالية

التحليل بواسطة التوازن

الجدول (1،2): التحليل بواسطة التوازن.

السنوات	السنة 01	السنة 02	السنة 03
رأس المال الشخصي	76	76	76
مصاريف الأولية	(16-)	(12-)	(8-)

النتيجة السابقة	–	606	1283
أصول صافية	60	670	1351
النتيجة الصافية للسنة	+606	+677	+740
ديون بنكية لأجل	859	644	430
ديون أخرى	384	384	384
الأموال الدائمة	1909	2375	2905
الاستثمارات	1403	1403	1403
الاهتلاك	221	443	664
الأموال الثابتة	1182	960	739
الأموال المال العامل	727	1415	2167
المخزون	–	30	31
حقوق	748	1408	2159
ديون مستحقة	20	**23**	23
احتياجات		8	8
قدرة التمويل الذاتي	827	898	961

أ–حساب رأس المال العامل (LEFOND EOULMTEN)

يحسب رأس المال العامل بالعلاقة :

الجدول (2،2): حساب راس المال العامل.

السنوات	السنة01	السنة02	السنة03
الأموال الدائمة	1909	2375	2905
الأصول الثابتة	1182	960	739
ر.ع.ص	727	1415	2167

المصدر :وثائق بنكية مسلمة من طرف البنك

الصافي =الأموال الدائمة الثابتة.

التعليق :تبين هذه النتائج أن رأس المال العامل موجب وهو في الارتفاع مستمر من 727 إلى 3850 (من السنة الأولى إلى السنة الثالثة)

ب-احتياج رأس المال العامل .

وهو يمثل الفرق بين الأصول المتداولة باستثناء التسبيقات البنكية وهو يحسب بالعلاقة :

احتياجات راس المال العامل =(بقيم الاستغلال +قيم مستحقة) -(ديون قصيرة المدى -سلفات مصرفية).

الجدول (3،2): احتياج راس المال العامل . الوحدة 1000دج

السنوات	السنة 01	السنة02	السنة03
الأموال الدائمة	-	30	31
الأصول الثابتة	20	22	23
ر.ع.ص	-	08	08

المصدر :وثائق بنكية مسلمة من طرف البنك

التعليق :يلاحق احتياجات رأس المال العامل كان ثابت خلال السنوات الثلاثة وهو يبين تغطية الأصول المتداولة للديون المستحقة .

ج–تمثل الفرق بين رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل .

الخزينة=رأس العامل –احتياج رأس المال العامل

الجدول (2،4):الفرق بين راس المال العامل واحتياج راس المال العامل .الوحدة 1000دج

السنوات	السنة01	السنة02	السنة03
ر.م.ع	727	1415	2167
ج.ر.م.ع	/	8	8
الخزينة	727	1407	2159

المصدر :وثائق بنكية مسلمة من طرف البنك

التعليق :الخزينة موجبة وهي ارتفاع مستمر من 727 في السنة الأولى إلى 21590في السنة الثالثة وهذا ما يدل على ارتفاع مردودية النشاط والقدرة على تلبية احتياجات .

د– قدرة التمويل الذات (LA CAPACITè D AUTO FINANCEMENT)

وهي تحسب بالعلاقة :

قدرة التمويل =النتيجة الصافية +الإهتلاكات

الجدول (2،5):قدرة التمويل الذات .الوحدة 1000دج

السنوات	السنة 01	السنة 02	السنة03
النتيجة	606	677	740
الاهتلاك	221	443	664
قدرة التمويل الذاتي	827	898	961

التعليق :قدرة التمويل الذاتي مرتفعة خلال السنوات الثلاثة وهو زيادة معتبرة من 827دج إلى 961دج خلال السنة الثالثة وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على تمويل نفسها ذاتيا.

التحليل بواسطة النسب .

أ-نسبة المردودية (LA RENTABILItè)

تسجيل نوعين من المردودية المالية والإقتصادية .

الجدول (6،2): نسبة المردودية

السنوات	السنة01	السنة02	السنة03
المردودية =النتيجة ص رقم الأعمال	0.30	0.32	0.34
المالية المردودية = ص النتيجة / الخاصة الاموال	10	01	0.55

المصدر :وثائق بنكية مسلمة من طرف البنك

التعليق :تعتبر المردودية الاقتصادية موجبة وهي في تزايد مستمر خلال السنوات الخمسة ،وتعتبر هذه النسبة كعادة للمؤسسة أما بالنسبة للمردودية المالية فهي إيجابية رغم أنها متناقصة وهذا راجع إلى التكاليف .

ب- نسبة التمويل الخارجي (قابلية السداد)

وهي تحسب بالعلاقة

الجدول (7،2):نسبة التمويل الخارجي

السنوات	السنة01	السنة02	السنة03
مجموع الديون الأموال الدائمة	20.30	1.53	0.60

المصدر: وثائق بنكية مسلمة من طرف البنك

نسبة التمويل الخارجي =مجموع الديون ،الأموال

التعليق :يلاحظ أن نسبة التمويل الخارجي كانت كبيرة في السنة الأولى (20.30) وهذاما بين كثرة الديون في بداية المشروع ،ثم بدأت هذه النسبة في الانخفاض إلى أن وصلت (0.60) في السنة الثالثة ، أي أن مجموع الديون انخفض مقارنة بالأموال الدائمة ،أي ضمان ديون الغير وبالتالي حظ أكبر للحصول على ديون أخرى .

ج-نسبة السيولة (LA Liquidité)

وهي تحسب بالعلاقة :

نسبة السيولة العامة =الأصول المتداولة /الديون قصيرة المدى

التعليق :في هذه الحالة لا تحسب هذه النسبة لأنه لا توجد ديون قصيرة الأجل .

د- نسبة التمويل الدائم :وهي تمثل أيضا رأس المال العمل وهي تحسب بالعلاقة.

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة /الأصول الثابتة

الجدول (8،2): نسبة التمويل الدائم

السنوات	السنة01	السنة02	السنة03
الأموال الدائمة	1909	2375	2905
الأصول الثابتة	1182	960	759
قدرة تمويل الدائم	1.62	2.48	3.94

المصدر : وثائق بنكية مسلمة من طرف البنك

التعليق :يلاحظ على نسبة التمويل الدائم الزيادة من سنة إلى أخرى كما يلاحظ أن هذه النسبة أكبر من الواحد ،وهذا ما بين أن الأموال الدائمة تغطي بنسبة كبيرة الأصول الثابتة.

المطلب الثالث : تفسير أسباب نتائج تحليل المؤشرات المالية .

تبين أن رأس المال العامل الصافي في ارتفاع مستمر خلال السنوات الثلاثة ، وهذا راجع إلى ارتفاع الأموال الدائمة مع نقص ملحوظ في الأصول الثابتة .

*احتياج رأس النال العامل الصافي :

في احتياج رأس المال العامل الصافي كان هناك ثبات في نتيجة السنتان الأخيرتان وهو يبين تغطية الأصول المتداولة للديون المستحقة وهذا راجع إلى أن الأموال الدائمة والأصول الثابتة تتغير بنفس القيمة.

في الفرق بين رأس المال العامل الصافي واحتياج رأس المال العامل الصافي كان هناك ارتفاع مستمر في الخزينة من السنة الأولى إلى السنة الثالثة وهذا يدل على أن مردودية النشاط مرتفع وهذا راجع إلى أن رأس المال العامل يرتفع .

*قدرة التمويل الذاتي :

قدرة التمويل الذاتي مرتفعة خلال 3سنوات بسبب النتيجة التي تشهد ارتفاع ،وأيضاالاهتلاك وهذا يجعلنا نقول أن المؤسسة قادرة على تمويل ذاتها بذاتها.

*التحليل بواسطة النسب :

تعتبر المردودية الاقتصادية موجبة وهي في تزايد مستمر خلال السنوات الثلاثة وتعتبر هذه النسبة كعائد للمؤسسة ،أما المردودية المالية فهي في حالة إيجابية رغما أنها تناقصت في السنة الأخيرة إلا أن هذا راجع إلى التغير في التكاليف .

*نسبة التمويل الخارجي :

نلاحظ أن نسبة التمويل الخارجي كانت عالية في السنة الأولى وهذا لكثرة الديون في البداية وبعدها بدأت في الإنخفاظ وهذا دليل على أن مجموع الديون انخفضت مقارنة بالأموال الدائمة أي أن المؤسسة ضمنت ديون الغير وهذا جعل لها الحض الاوفر للحصول على قروض أخرى .

*نسبة التمويل الدائم :

إن نسبة التمويل الدائم ترتفع من السنة الأولى حتى السنة الثالثة ،كما أنها أكبر من ال وهذا راجع إلى أن الأموال الدائمة في تصاعد بعكس قيمة الأصول الثابتة التي هي متناقصة وهذا يبين أن الأموال الدائمة تغطي نسبة كبيرة الأصول الثابتة.

خلاصة الفصل الثاني :

اتضح بعد الدراسة التطبيقية لمؤسسة البنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين الدفلى ،والنتائج المتوصل إليها حيث المؤسسة تستخدم نظام المعلومات المحاسبي من خلال مدخلات النظام من كل مصلحة وأن المصلحة الأساسية هي مصلحة المحاسبية والمالية ،التي من خلالها يتم إدخال وجمع البيانات والمعالجة وفق اليومية للخروج إلى التقارير النهائية كالميزانية الختامية وجدول حساب النتائج ،كما تبين لنا من خلال دراسة مؤشرات التوزان المالي للمؤسسة خلال السنوات الثلاث ،أن مؤسسة البنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى عدم استغلالها للأموال الخاصة الثابتة وتخزينها.

خاتمة :

تطرقنا في دراستنا لموضوع نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة البنك الفلاحة والتنمية الريفية ،قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين ، حيث تم التعرف في الفصل الأول على أهمية نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي والفصل الثاني تناول الدراسة الميدانية لمؤسسة البنك الفلاحة والتنمية الريفية ،فحاولنا من خلال فصوله الإجابة على الإشكالية المطروحة ومجموعة التساؤلات الفرعية ،وذلك بإسقاط الجانب النظري على التطبيقي للتعرف على نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ، ومن خلال تطرقنا الى المفاهيم والطرق والدراسات بتعمق لقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية ومجموعة أيضا من التوصيات والإقترحات .

أولا :نتائج اختيار الفرضيات

*من خصائص نظام المعلومات المحاسبي المصداقية والدقة والتوقيت والفهم والإستيعاب ،الأهمية النسبية ،الكفاية

*يتكون نظام المعلومات المحاسبي من مدخلات و معالجة ومخرجات لنظام المعلومات المحاسبية

*الأداء المالي هو الحكم على النشاط الذي يتعلق بالحصول على الأموال وإستخدامها بشكل فعال قصد تحقيق الأهداف التي تحددها المؤسسة

*اول خطوة في تقييم الأداء المالي هي جمع البيانا ت والمعلومات الإحصائية والتي يتكن الحصول عليها من حساب الإ،تاج والأرباح والخسائر

*في سنة 1994 تم تشغيل بطاقة السحب والتسديد في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

ثانيا : التوصيات والإقتراحات

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكننا أن نقدم التوصيات التالية :

1-تحديد المسؤوليات والعلاقات الوظيفية بين مختلف مراكز النشاط .

2-وضع نظام يضمن التنسيق بين مصالح البنك واستغلال الطاقات المادية والبشرية المتاحة بكيفية عقلانية ورشيدة.

3-وضع نظام معلوماتي حديث لإتخاذ القرار الأمثل ومواجهة المخاطر.

4-العمل على نشر ثقافة التدقيق الداخلي بين الموظفين لتفادي الوقوع في الأخطاء مع تقليص فترة تقديم القرير من طرف المدقق الداخلي .

5-تطور العلاقات بين البنوك الأجنبية من أجل التبادل في الخبرات والكغاءات .

6-على البنك إتباع سياسة أكثر صرامة مع الزبائن الجدد على حقوقه .

ثالثا : آفاق البحث :

*أهمية نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي .

*التحليل المالي يساعد على معرفة نقاط القوة والضعف للمؤسسة الاقتصادية .

*دراسة نفس الموضوع مع التوسع أكثر في الجانب الميداني .

قائمة المراجع :

أولا : المذكرات

01-بلغيث بن مدني (2004). **اعمال اصلاح النظام المحاسبي في ظل أعمال التوحيد الدولية** ،رسالة دكتورة .كلية العلوم الاقتصادية .الجزائر :جامعة الجزائر

02-خليفة هشام .ابراهيم الخليل لوز. **النظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني ودوره في تحسين جودةالتقارير الداخلية** .مذكرة لنيل شهادة ماستر .كلية العلوم الاقتصادية .تخصص محاسبة وجباية .سعيدة .جامعة د.مولاي الطاهر .

3-جمال الدين مرزاقة (2007). **جودة نظام المعلومات المحاسبية ودوره في حكومة المؤسسات الخدمية** . مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية .قسم علوم تجارية .تخصص مراجعة وتدقيق .أم البواقي .

04-قويدية كنزة ،وصافية قارة (2015) .**دور نظام المعلومات المحاسبي في دعم المحتوى الإعلامي للقوائمالمالية** .مذكرة لنيل شهادة الماستر .كلية العلوم التسيير .تخصص إدارة أعمال المالية .قالمة :جامعة 08 ماي 1945 قالمة .

05-طرشي خلود (2019).**كيفية استخدام نظام المعلومات المحاسبية المحسوبة** .وأثرها في جودة المعلومة المحاسبية .مذكرة لنيل شهادة الماستر .كلية العلوم الاقتصادية .قسم العلوم التجارية .تخصص محاسبة .بسكرة .جامعة محمد خيضر بسكرة .

06-نعيمة شباح (2007) .**دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية** .مذكرة لنيل شهادة الماجيستر .كلية علوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة .

07-عزوز بشرى ورمزي قراس (2019) .**مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسةالاقتصادية** .المسيلة جامعة محمد بوضياف .

08-عبد الرحمان وحمزة شمس الدين (2016) .**دور أدوات التحليل المالي في تقييم مؤسسة اقتصادية** .مذكرة ماستر كلية علوم اقتصادية .

ثانيا : الكتب

01-كمال الدين مصطفى الدهراوي (2009). **نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا**المعلومات .المكتب الجامعي الحديث طبعة 01.الاسكندرية .

02-قاسم محمد إبراهيم (2003) .**نظام المعلومات المحاسبية** ن.وحدة الحدباء للطباعة والنشر .العراق .

03-فايز جمعة صالح النجار(2006) .**نظم المعلومات الإدارية** .دار الحامد للنشر والتوزيع .الاردن .

04-محمد يوسف الخفناوي (2011).**نظم المعلومات المحاسبية** .الاردن دار وائل للنشر والتوزيع .

05-جعفر عبد الاله (2007).**النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين** .دار المناهج للنشر والتوزيع .عمان.

06-عبد المقصود ديبان وناصر نور الدين عبد اللطيف (2009). **المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا نظمالمعلومات** .الدار الجامعية .عمان .الاردن.

07-عبد الرزاق محمد قاسم (2004). **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية** .دار الثقافة للنشر والتوزيع .عمان .الاردن .

08-علاء فرحان طالب (2011) .**الحوكمة المؤسسة والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف** .دار الصفاء للنشر والتوزيع .

09-عبد السيد ناظم حسين (2004). **محاسبة الجودة** .الاردن دار النشر والتوزيع

10-محمد محمود الخطيب (2010). **الأداء المالي واثره على عوائد اسهم الشركات** .دار الحامد للنشر والتوزيع .عمان.

11- لعلي اسعد حميد (2013). **الإدارةالمالية (الإصدار الطبعة الثالثة)**.الاردن /عمان دار النشر والتوزيع .

12-طالب علاء المشهداني (2011). **الحوكمة المؤسسة والأداء المالي في الاستراتيجية للمصارف** .عمان. دار الصفاء للنشر والتوزيع .

13-السيد فرحات جمعة (2000). **الأداء المالي لمنظمات الاعمال** .دار المريخ للنشر الرياض السعودية

14-صالح مهدي العمري (2007). **إدارة اعمال** .دار وائل للنشر والتوزيع .عمان .

15-الكرخي مجيد جعفر .**تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية** .عمان/الأردن .دار للنشر والتوزيع

16-مؤيد راخيخنقر وغسان فلاح المطارنة (2009). **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيق** .دار للنشر والتوزيع والطباعة عمان .

17-اشرف يحي محمد الهادي وعبد المولى ناصر خليفة (2009). **مقدمة في النظم المحاسبية وتطبيقها** .عمان دار الرواق .

18-دريد كمال الشبيب (2007). **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة** .دار المسيرة للنشر والتوزيع .

19-شبايكي سعدان .**تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني** .ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1993.

20-إبراهيم الأدعش .**اسس المحاسبة العامة** .ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1999.

21-مبارك لسلوس(2004). **التسيير المالي** .ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر .

ثالثا :المجلات

01-إلياس بن ساسي ويوسف قريشي (2006). **التسيرالمالي** .الادارة المالية (دروس وتطبيقات) ط1. دار وائل للنشر /عمان .الاردن .